

ملكية أسهم بنسبة 5.9 % ضمن إفصاحات شركة تعود لـ «متوفاة» منذ 2019

الإفصاح منذ
أغسطس 2017 لم
يشهد تحديث

مر عليها 5 سنوات
و11 شهرا دون تحديث
أو تغيير

بيانات المستثمرين والمتداولين
يتم تحديثها دورياً... لماذا لا
تحدث بيانات الشركات؟

الحصة ملكية
مباشرة باسم شخصية
طبيعية

اكتب حازم مصطفى:

صدق أو لا تصدق، ملكية أسهم بنسبة 5.9 % في رأسمال شركة تعود لـ «متوفاة» منذ نوفمبر 2019، وبالرغم من ذلك لا تزال ملكية الإفصاح في قوائم كبار الملاك في الشركة وفق الإفصاح معرفة باسم المنتقلة إلى رحمة الله، وهي ملكية مباشرة.

هذه الواقعة تدعوا بما لا يحتمل التأجيل إعادة النظر في أن يكون هناك تحديث سنوي على أقل تقدير لقوائم كبار الملاك، إضافة إلى مراجعة كافة الإجراءات فيما يخص عمليات الربط الشامل والكامل بين سجل المساهمين وبيانات كبار الملاك.

يجب تفعيل المسؤوليات والصلاحيات في هذا النطاق مثلما يتم تنظيم حالات تحقق المصلحة والتغيير الذي يطرأ عليها بنسبة 0.5 %، إذ أن صحة ودقة البيانات مهمة وضرورية.

مصادر استثمارية قالت، «ربما» تكون النسبة شهدت تغيير في سجلات المساهمين، لكن نافذة كبار الملاك لا تعكس هذا التغيير، وهي النافذة المتاحة للمستثمرين والمراقبين.

الربط الآلي

هناك تطور كبير في الجوانب التكنولوجية، وبنية تحتية هائلة تستوعب المزيد والمزيد من الخدمات، لماذا لا يكون هناك عمليات ربط آلي مباشر لمثل هذه الملفات؟

لماذا لا يتم استخدام دوائر حمراء أمام الملكيات التي ينتقل أصحابها إلى دار الحق، تمهيداً لتعديلها

أو تغييرها وعمل مهلة لتعديلها أو توفيق أوضاعها، من باب الشفافية والوضوح؟

مراجعة شاملة

مصادر استثمارية دعت إلى ضرورة أن تكون هناك مراجعة شاملة لهذه الحالات وغيرها، وحتى حسابات التداول التقليدية، خصوصاً وأنه بوفاة صاحب حساب التداول يتوقف الحساب، وذلك في ظل الإجراءات الدقيقة التي تستوجب عمليات تحديث بيانات مستمرة.

المراجعة يجب ألا تكون لتصحيح أوضاع ونقاط قائمة، بل يجب أن تكون مرفقاً بها طفرات وخدمات وتحديثات رقمية إيجابية وجديدة تعلي من الشفافية أكثر.

تحديث البيانات الشخصية والمؤسسية

مثلما يتم طلب العملاء وإشعارهم بضرورة تحديث بياناتهم سواء البيانات المصرفية أو بيانات أصحاب عقود التداول مع شركات الوساطة، لماذا لا تخضع الشركات هي الأخرى لهذا الأمر؟ لماذا لا يتم تحديث الملكيات ليوافق التحديث العام المالي بالنسبة للملكيات الثابتة، فيما تخضع الملكيات المتغيرة لضوابط ومواعيد زمنية؟ لقد أثبتت بعض الممارسات أنها تحتاج لمراجعة أيضاً تتعلق بسرعة الإفصاح متى ما تحققت المصلحة.

تساؤلات؟

• كيف يمكن تمثيل تلك الملكية في النصاب ضمن الجمعيات العمومية وفقاً للمعلومات على

موقع الشركة الرسمي؟

• أين تذهب أرباح هذه النسبة، خصوصاً النقدية منها؟

• هل الملكية مسجلة في سجلات المساهمين بذات الاسم، أم تغيرت؟ ولماذا لم تتغير على موقع الشركة؟

• ما هي مسؤولية الشركة تجاه تلك الملكية والتغيير الحاصل عليها؟

• ما هي مسؤولية الجهات المعنية في شأن تحديث البيانات ومراجعات وتطوير آلياتها وتعزيز لحظيتها تماشياً مع طبيعة الأسواق المالية؟

• هل هناك حالات مماثلة قد تكون غير معلومة؟ البيانات المفصّل عنها تشكل نقطة ارتكاز لكثير من المحللين والمستثمرين في حساب واستخلاص بعض النتائج من واقع الأسهم التي يحتفظ بها كبار الملاك والأسهم الحرة، ومثل الحالة الراهنة فملكية 5.9 % قد تكون توزعت بين الورثة، وقد تكون تغيرت، وبالتالي تخرج حسابات المستثمرين والمراقبين بنتائج غير واقعية وغير دقيقة نتيجة عدم صحة بيانات الإفصاح ضمن قوائم كبار الملاك.

مراجعة شاملة قبل نهاية 2025

في ظل مثل هذه الواقعة التاريخية التي مر عليها أكثر من 5 سنوات، يجب ألا تنتهي 2025 إلا وكافة الملكيات والحصص الاستراتيجية قد تمت مراجعاتها، ووضع ضوابط وآليات جديدة تعالج ملف البيانات لكل المفاصل والملفات ذات الصلة، حيث أنها تؤخذ في عين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري.

بيع الأصول للتابع والزميل تخارج حقيقي أم تدوير؟

صفقات تتم بطريقة مؤقتة لحل أزمة سيولة عابرة

مجاميع لديها شركات مليئة مالياً تلجأ لبيع أصول عليها بدلاً من الاقتراض بفائدة

هل السيطرة تبرر توجيه الصفقات والقرارات لمصالح أطراف محددة؟

موافقات مجلس الإدارة والعموميات شكليات... والأهم عدالة التقييم

5 - بعض الصفقات يتم تمريرها مؤقتاً، حيث يتم بيعها لحل أزمة السيولة، ومن ثم يعاد شراؤها مرة أخرى، واستردادها بهوامش ربح محدودة.

6 - ثمة صفقات أخرى تكون متنفس لبعض الشركات ذات الأداء المالي المتواضع، فيتم بيع أحد الأصول بهامش ربح ليظهر ضمن نتائج الفترة المالية ثم يعاد استرداده لاحقاً، والطرق عديدة، سواء عبر أذرع وأنظمة استثمار خارجية أو من خلال زيادات رأسمال تصدر وتدفع عينياً، لكن ما فائدة التدوير وصناعة الأرباح غير الحقيقية؟

7 - ما هي أطراف التقييم وآلياته؟ وكيف يمكن إضفاء المزيد من الشفافية على عمليات التقييم للأصول التي يتم تداولها بين التابع والزميل أو داخل نطاق السيطرة؟

8 - بعض الأصول التي يتم بيعها يكون نشاطها أو أداؤها المالي غير معلوم، ويتم إعلان السعر النهائي للصفقة، فكيف يمكن للمستثمر المراقب والمحايد والمقيم بهدف الاستثمار أن يطمئن إلى عدالة السعر؟

9 - هل يقوم عضو مجلس الإدارة المستقل بدوره على الوجه الأكمل في عمليات التقييم؟ وهل يبدي رأيه وفقاً لمقتضيات الدور؟ خصوصاً وأنه يمثل عنصر وصمام أمان للأقلية. وهل يمكن تطوير المنهجية في المستقبل، وإعلان رأي عضو مجلس الإدارة المستقل؟

10 - لماذا لا تبحث الكيانات الاستثمارية عن مشتري خارجي وتقوم ببيع الأصل في صفقة تخارج حقيقية، وتحقق هامش ربح حقيقي من التخارج؟ وفقاً لقاعدة «كل استثمار ناضج للبيع»، ولا يوجد استثمار أبدي طالما حقق الهدف.

شركة ضمن شركات المجموعة تتمتع بالملاءة، لماذا لا يتم الحصول منها على تمويل أو قرض بضمان الأصل وبعائد مناسب يحقق مصلحة الطرفين، فيمنح الجهة الممولة هامش ربح ويحقق للطرف البائع الهدف بتحقيق سيولة تمول بها احتياجاته؟

3 - بعض أهم التساؤلات تتمحور حول "التقييم"، هل التقييم الذي تم يعتبر عادل وحيادي؟ خصوصاً وأن ملف البيع للأطراف ذات الصلة دائماً ما يحاط بتساؤلات، وبعضها يصعب في خانة المصالح الخاصة، إن لم يكن أنياً فمستقبلياً، وسبق أن تم انتزاع بعض الأصول الجوهرية من شركات بهامش ربح طفيف، وحققت الأطراف ذات الصلة أو السيطرة على الكيان البائع أرباحاً ضخمة بعشرات أضعاف هامش الربح الذي حققه الطرف البائع.

4 - بعض الصفقات يتم تمريرها من خلال اجتماع لمجلس الإدارة، حتى يتم منح الصفقة صفة وشكل المؤسسية والبعد الإجرائي الحصيف، وآخرون يتبعون ذلك بجمعية عمومية، خصوصاً في حالات الأصول الاستثنائية غير المكررة، وذلك درءاً للشبهات ولاستخدام تلك الموافقات المؤسسية في مواجهة أي تداعيات أو مستجدات، فعندما يكون القرار قرار مجلس إدارة ثم جمعية عمومية، تغلق الصفقة وتحصل على الشرعية بغض النظر عن أي ملاحظات هنا أو هناك، والأمثلة على ذلك كثيرة، وأرقام الأرباح التي حققها المنتفعين من هذه الصفقات واضحة، في المقابل الخسائر التي فقدها الأطراف البائعة التي تخلت عن أصول جوهرية جيدة واضحة أيضاً.

هل تعتبر عمليات بيع الأصول والتخارج منها أو التسييل لها، في دائرة التابع والزميل والأطراف ذات الصلة، تخارج بالمعنى الحقيقي؟ أم هي عمليات تدوير للأصل داخل المجموعة الواحدة؟

لا خلاف على أن تدفق السيولة الخارجية من خارج إطار شركات المجموعة في عمليات البيع والتخارج هي التي يمكن أن تحسب بأنها تخارج حقيقي مكتمل الأركان، فيما عمليات بيع الأصول للتابع والزميل أو داخل إطار المجموعة، هي أشبه بعمليات نقل للأصل من هذا الكيان إلى كيان آخر تحت سيطرة ونفوذ نفس المجموعة، وبالتالي تصف الأوساط المراقبة تلك العملية بأنها عملية «شكلية»، ظاهرها بيع مكتمل الأركان لكنها مجرد تحقيق سيولة من طرف مليء داخل المجموعة، مع الاحتفاظ بالأصل دون التخلي عنه أو التفريط فيه.

دائماً ما تحاط عمليات البيع والتخارج بين التابع والزميل بتساؤلات عديدة من الأقليات الاستثمارية والمراقبين والمحليين، وهي تساؤلات مستحقة، خصوصاً في ظل بعض العمليات التي تتم بأوجه مختلفة من خلال مسارات عديدة.

من هذه التساؤلات المستحقة ما يلي:

1 - لماذا يتم تسييل الأصول وتدويرها داخلياً بهامش ربح عالي، وعند استردادها تتم بعوائد طفيفة لا تذكر؟ وهل السيطرة الإدارية أو الفعلية مبرر لتوجيه القرار في اتجاه واحد لمصالح أطراف محددة؟

2 - إذا كان الهدف من العملية الاحتفاظ بالأصل وعدم التفريط به كأحد الأصول التشغيلية الجيدة، ونقله إلى

أرقام الربع الثالث تحدد مصير الودائع والسيولة المتدفقة للسوق

أصحاب السيولة
يعيدون الحسابات
والمقارنات بين عائد
البورصة والوديعة

وفرة هائلة
وكاش ضخمة
يترقب وجاهز
للفرص

عوائد مزدوجة
للأسهم تضعها
في مقدمة الفرص
الجاذبة للسيولة

فرص في السوق
حققت 20 ضعف
عائد الوديعة
خلال أسابيع

المالي ذات العوائد المرتفعة.

مرحلة التحدي

يبدو أن في السوق ظاهرة إيجابية على مستوى الشركات والمجاميع، تتمثل في سباق وتحدي محدود وملحوس في ذات الوقت، وهو ترفيع وتعزيز وترقية الأنشطة وتفعيل السباق الإيجابي التنافسي في إعادة مستويات الأسعار لمستوياتها العادلة، حيث أن كثير من الأسهم استعادت جزء كبير نسبياً من المستوى القريب من العادل عند القيمة الدفترية أو أقل قليلاً، وأداء الفترة المالية المستحقة حالياً سيسهم في دعم مسيرة أداء تلك الأسهم.

نمو توزيعات 2025

مستويات النمو في العام الحالي أفضل من 2024، وبالتبعية من المرتقب أن تتحسن التوزيعات أو تكون أفضل من العام الماضي، وفرضاً أنها جاءت على نفس النسق، فإن السوق يتمتع بميزات جيدة وهي «تضميد» فجوة التفسير الضمنية التي تهبط بسعر السهم السوقي وفق عرف استثماري بعد أن تم إيقافه آلياً كما كان في السابق، حيث كان يبدأ سعر السهم على مستوى جديد معدل.

وعلى هذا الأساس، المستثمر يقارن بين عائد الوديعة الثابت والجامد وغير المتحرك وعوائد الأسهم الجيدة المتحركة والمتنامية من مصادر مختلفة، أحدها التوزيع النقدي والمنح أو الزيادات المستمرة في السعر السوقي، حيث يمكن أن تصل عوائد مكاسب السعر السوقي ما بين 15 إلى 30 ضعف عائد الفائدة في بعض الحالات مثل القفزات السعريّة التي شهدتها بعض الأسهم في خلال فترات زمنية قليلة.



يتم طرحه يولد أنشطة تشغيلية لشركات تابعة وزميلة.

فرص التمويل وفيرة

أيضاً فرص التمويل وفيرة في السوق وبأكلاف منخفضة، فالشركات الجيدة يمكنها أن تحصل على سيولة كبيرة بكلفة معقولة تدعم توسعاتها وأنشطتها، وتستثمر الفوائض في بعض الفرص الآمنة في السوق

مع اقتراب بدء إعلانات الربع الثالث من العام الحالي، والذي يتزامن تدريجياً مع انتهاء العام المالي، يراقب كثير من أصحاب السيولة والودائع النتائج والأرقام، خصوصاً بعد خفض الفائدة ووفرة السيولة وضعف المنافسة على الودائع، والذي جعل عائد البورصة حالياً يتصدر المشهد ويمثل عامل كذب كبير.

شركات التوزيعات النقدية بعضها تصل عوائده خلال أشهر قليلة إلى نحو 9%، مقارنة مع عائد ثابت على مدار عام يتراوح بين 3 إلى 3.750% في أفضل الأحوال.

مرونة استثمارية

وصول سوق الأسهم إلى مرحلة جديدة من الجاذبية الاستثمارية دعا كتل ضخمة من السيولة للتدفق على البورصة من بداية العام، والذي بلغ ذروته في الأسابيع القليلة الماضية.

الأكثر جاذبية في المعادلة هي مستويات العوائد القياسية التي تصل في بعض الفرص إلى ثلاث أضعاف الفائدة، في مرحلة مستقرة مليئة بالفرص ومغلقة بالثقة.

مصادر استثمارية مراقبة أكدت أن السوق يمر في مرحلة تنوع غير مسبوقة، بمعنى أن هناك فرص في القاع يتم البناء عليها واستغلالها من نقطة البداية بعوائد مضاعفة.

في المقابل هناك أسهم «كلاسيكية» تقليدية النهج والأداء مضمونة العوائد النقدية سنوياً، وهي قائمة ومتاحة تحتفظ بأسعارها السوقية بثبات طويل الأجل من دون تغيرات جوهرية تذكر.

كما يحوي السوق فرص «مستقبلية» قادمة في الطريق ستستفيد من التغيرات الجذرية والجوهرية التي يمر بها الاقتصاد الوطني تدريجياً رويداً رويداً، حيث كل مشروع

دار الاستثمار: مشروع «هوريزون» الجديد غير



دار الاستثمار Investment Dar

تطابق بين توقعات الشركة والدائنين في عوائد التخارجات منح الدائنين حق تعيين مقيمين مستقلين للتأكد من صحة البيانات

كتب يحيى حجازي

وصفت مصادر استثمارية أن مشروع «هوريزون» المعدل الذي قدمته دار الاستثمار للدائنين، متضمناً جملة تعديلات جديدة تحاكي تطلعاتهم وتلبي ملاحظاتهم، «غير»، في إشارة وتأكيد على التغير الملموس الذي تلمسه الجميع.

مصادر استثمارية أكدت أن هذه المرحلة تشهد تعاون هو الأكثر جدية وكفاءة، مشددة على أن هناك نصوص واضحة تمنح الدائنين حقهم في تعيين مقيم ثاني مستقل للتحقق من صحة البيانات، وهو

ما يؤكد على الثقة في كفاءة الأرقام والأصول وتقييماتها. مصدر قانوني أكد أن من أبرز نقاط التلاقي الإيجابية بين الدائنين والجهة المدينة هي أن العوائد المستقبلية من التخارجات الاستراتيجية متوافقة تماماً مع توقعات الدائنين. وفقاً للمصادر ليس فقط جموع الدائنين هم المترقبون لعبور ونجاح خطة الشركة وعبورها تحدي 26 أكتوبر، بل هناك مساهمون أفراد كثر يترقبون عودة الشركة، والتي قد تفتح الباب تدريباً لبعض الشركات التابعة والزميلة لاستعادة عافيتها المالية.

جهة دعت شركة... أعطونا ما عندكم لإقراره... ولكن؟

من المفترض أن تكون هناك الكثير من المشاريع جاهزة ويتم اقتناص مثل هذه الدعوة. هل تشهد المرحلة المقبلة انتفاضة أم أن الدعوة ستكشف الجميع.

عملاً بالتوجيهات الهادفة لسرعة الإنجاز وتسهيل الإجراءات، دعت إحدى الجهات شركة لمناقشة خطتهم وإقرار ما يحتاجونه، ولكن حتى الآن يتم الترقب.

كرم في تسعير الأسهم غير المدرجة

تم تسعير سهم شركة قابضة بمستوى سعري يفوق أسعار بنوك مدرجة منذ 50 عاماً. تسعير الأسهم غير المدرجة يعيد للأذهان عمليات التقييم التي كانت تتم في السابق للأراضي والعقارات غير المدرة من أجل الحصول على تسهيلات مصرفية عليها.



صندوق الأسرار:

7 انتقل أحد المضاربين ومعه تابع له إلى أسهم أحد البنوك التقليدية مؤخراً، ما أثار تساؤلات متابعيه نتيجة الخيار الغريب الذي اتجه إليه.

8 يبدو أن التحالف الذي كان يستغله أحدهم لمصالحه الخاصة، ويتفاوض بقوة للحصول على مكاسب خاصة للكيان الذي يعمل به، سيتفكك بعد أن لاحظ «التوابع» من استغلال أصواتهم لمصالح خاصة وليس للمصلحة العامة للجميع.

9 رئيس مجلس إدارة شركة خدمية كبرى قدم وثائق دفاع لكنه أدان نفسه بطريق غير مباشر، في واحدة من أغرب الحالات والوقائع التي ينقلب فيها الدفاع إلى أدلة ضد من يدافع عن موقفه.

10 رئيس مجلس إدارة كيان عليه أن يترحم على الرواد الذين تركوا له أصول يعيش عليها لسنوات، تغطي سوء الأداء وضعف مكانته السوقية والإقليمية، لكن في نهاية المطاف ستتكشف كل الأوراق.

11 مساعي لحل مشكلة داخلية عائلية في إحدى الشركات قبل انعقاد الجمعية العمومية المقبلة للحفاظ على سلامة الكيان قائم في طريقه الصحيح، خصوصاً وأن التحدي الأخير بمثابة جرس إنذار.

12 ”41 مليون دينار“!! الله يكون في العون ويفك هذا الكرب.

13 الأجواء حالياً «استحواذات - تحالفات - تسويات».

تمديد ساعات التداول وتعديل الية مزاد الاغلاق		
تعلن بورصة الكويت عن تمديد ساعات التداول وتعديل الية مزاد الاغلاق اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2025/10/12 ، وفقاً لما يلي:		
-الجلسات:		
الجلسة	الأوقات	
فترة المزاد	8:50	9:00
جلسة التداول المستمر	9:00	13:00
جلسة مزاد الإغلاق	13:00	13:10
جلسة التداول بسعر الإغلاق	13:10	13:15
جلسة الشراء الإجباري	13:45	14:00
- مزاد الاغلاق:		
تعديل الية مزاد الاغلاق كما هو موضح في الرابط ادناه:-		
https://www.boursakuwait.com.kw/TS-Extension-AR/		

جلسة البورصة اليوم بشكل ثاني ...
مارثون التداول 4.15 ساعات

خارج الصندوق!

هل سيعتبر خطوة اليوم إنجاز ويخرج مهلاً ويملاً الدنيا صخباً إعلامياً بأنه عمل كبير ومحوري وجوهري؟!

1 طرق الأبواب كثيراً لبيع الشركة، وعندما توافر مشترين يتردد، ما هذا! يبدو أن أحدهم المستفيد من هكذا وضع، ويؤثر عليه بكثرة الكلام، تأكيداً لمقولة «الزن على الأذن أقوى من السحر»!!

2 ترددت معلومات كثيرة أن «الرئيس التنفيذي» ينافس على حصة الـ 74 %، لكن ما هو غير معلوم أنه لا أحد ينافس أهم داعميه وكتلة مؤثرة في السوق ومهمة وأقوى منه مالياً.

3 شخصية استثمارية ومالية دخلت في عضوية مؤخراً، يقال أنه خطف كل الأصواء ويقود الدفة، وبالعربي الفصيح «بات يملك الخيط والمخيطة». إمكانات فنية عالية، وقدرات وحضور، وكفاءة في إدارة الملفات، لذلك يتسيد الجلسة ورأيه يتصدر الواجهة.

4 ما حكم من يقوم بفحص نافي للجهالة لإحدى الشركات، ثم يدعي أنه اكتشف ملاحظات لم يكن يعلم عنها شيئاً، متهماً البائع بأنه أمعن في خداعه وبالتالي يعتبر الأصل معيب؟

5 معلومات عن استهداف شركة جديدة للاستحواذ لصالح شركة خدمات سبق أن رفض أعضاؤها شراء شركة قائمة وأوصوا بتأسيس كيان جديد.

6 من المنتظر أن تبلغ كمية الأسهم التي سيتم تصديرها كأسهم جديدة لصالح إحدى الشركات ذات الصلة أكثر من 21 مليون سهم، تعادل نحو 7.5 % تقريباً، حيث ستصل نسبة الملكية الجديدة للدائن الذي سيحصل على الأسهم إلى 50.7 % تقريباً.

صندوق الأسرار

نفس الأدوات تعيد تكرار نفس النهج والمنهج!!



مفاهيم التدوير متباينة ومختلفة، فمنها التدوير الإيجابي والصحي والمطلوب، وهو التدوير المفيد للبيئة وبالتبعية الاقتصاد، لأنه يقلل من النفايات والمواد الملوثة، ويحافظ على الموارد الطبيعية، ويقلل استهلاك الطاقة، ويخفض التلوث الناتج عن استخراج المواد الخام وتصنيعها، ومن خلال إعادة استخدام المواد مثل الورق والبلاستيك والزجاج والمعادن، يمكننا خلق منتجات جديدة بكفاءة أكبر، مما يحافظ على البيئة للأجيال القادمة.

يشمل التدوير الورق والكرتون، حيث يساعد في الحفاظ على الغابات والماء والطاقة. كما يشمل البلاستيك إذ يقلل من تلوث المحيطات ويحمي الحياة البحرية. كما يطال التدوير المعادن مثل الألومنيوم والصلب، حيث يقلل من الحاجة إلى التعدين ويقلل الطاقة اللازمة للإنتاج بشكل كبير. ويصل حتى للزجاج، حيث يقلل من استهلاك المواد الخام والطاقة اللازمة لصناعة الزجاج الجديد. والأكثر من ذلك يصل التدوير حتى للإلكترونيات، حيث يمنع تسرب المواد الخطرة ويحافظ على الموارد القيمة مثل النحاس والذهب. وبالتالي فوائد التدوير كثيرة، وهي دعم الاقتصاد الدائري كونه يساهم في الانتقال من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري، حيث تصبح النفايات سلعة قيمة يمكن إعادة استخدامها، مما يعزز الاستدامة.

أما أن يصل التدوير إلى الأسهم، فهي صناعة مستحدثة وجديدة وبدعة لها روادها ومحترفوها!! كما أن لها أضرارها وسلبياتها، خصوصاً وأنها بلا فائدة تذكر، إلا لمهندس عملية التدوير، فمن يقوم بالتدوير هو فقط من يستفيد وليس الاقتصاد أو الأفراد، خصوصاً وأن ما قد يحققه الأفراد بمحض الصدفة قد يخسروا أضعافه لاحقاً بعد أن تهوي أبراج التدوير.

تاريخياً، مدرسة واحدة هي من تتقن عمليات التدوير، وكل من قلد هذه المدرسة سقط سقوطاً زريعاً، فكل مهنة لها عراب واحد وعلامة مميزة و"نكهة" خاصة لها أسرارها التي لم ولن يستطيع أحد مهما طال الزمن فك شفرتها.

المتأمل في منهج مدرسة التدوير التي ابتدعتها كبيرهم في سالف العصر والزمان يجد أن شعارهم هو "الذهب والجودة لنا، والفضة والحديد لهم"، فهناك كيانات داخل المجموعة الواحدة يتم ترفيعها وتشبيدها وتعزيز أركانها والحرص على حوكمتها والوصول بها إلى أعلى درجات السلامة المالية، فيما كيانات أخرى هي فقط مخصصة للتدوير، عبارة عن "مفرمة" للمهام، وهي قائمة لهذه المهام فقط، وهكذا يتم صناعة الأصول الورقية واختلاق القيمة المطاطية، خذ من "كاني" واعط

حقيقية أو بناء فعلي ملموس وإيجابي لكنت النتائج أفضل بكثير، من كثرة الحديث عن أصول لا يراها أحد وما هي إلا أسماء سميتوها أنتم وأباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان!

إعادة إحياء ممارسات الماضي التعيس لن تجدي نفعاً في ظل الوعي ووجود البدائل، وشركة واحدة ناجحة سليمة مالياً أفضل من مجموعة اسمية ورقية مترامية الأطراف.

ملك "التدوير"، الآمال كانت كبيرة عليك بأنك ستغير النهج وستغير الصورة النمطية الموروثة، لكن فضلت نفس الطريق السهل، وحتماً ستصل لنفس النتيجة، وهي الفشل.

لـ "ناني" ثم بيعها على "ماني" أو "شاني"، في نهاية المطاف يخرج رقم نتاج العملية وهذا الرقم يؤثر على الكيان ويتم بروزة الأرقام وتسويقها وترويجها، ثم "يركضون" للشراء وفجأة تنطفئ "الأضواء والأنوار"، ثم لاحقاً وبعد أشهر من نفاذ المفعول، يعاد التدوير العكسي، بيع الأصل الذي استوى على شركة "سانتوريوتا" المنشأة في جزر العذراء، وهكذا دواليك.

الجهود المبذولة في التدوير غير الصحي، أي تدوير الأسهم والأصول الورقية، لو بُذلت في تنمية

● ● ● ● ● ● ● ● ● ●

سلسلة قصص

قصة خيالية اقتصادية أهدافها توعوية
تنويرية أبطالها أدوات ودمى بشرية
وفرق من النواطير والشخصيات الكرتونية
وعرابي السطو على الأصول
الجوهرية المحلية والدولية.

● ● ● ● ● ● ● ● ● ●

سوق الإسكان الأميركي... تحولات ديموغرافية

بقلم - د. محمد جميل الشبشيري

Elshebsiry@outlook.com



يشهد سوق الإسكان الأميركي مرحلة مفصلية تتشابك فيها التغيرات الديموغرافية الكبرى مع الضغوط الاقتصادية المتزايدة، مما يخلق مشهدًا معقدًا لكنه غني بالفرص الاستثمارية. فمع وصول جيل الألفية إلى ذروة سنوات تكوين الأسر، ودخول جيل زد إلى سوق الإيجار، وتزايد احتياجات جيل البومر المتقدم في السن إلى مساكن متخصصة، تتضح الحاجة الملحة لإعادة تقييم ديناميكيات هذا السوق الحيوي.

على صعيد الإيجارات، شهدت الأسعار ارتفاعًا بنسبة 3.5 % في أغسطس 2025 مقارنة بالعام الماضي . ومع ذلك، شهد متوسط الإيجار الوطني انخفاضًا طفيفًا بنسبة 0.2 % في أغسطس 2025، ليصل إلى 1,400 دولار . هذه التقلبات تشير إلى ديناميكية معقدة في سوق الإيجار، حيث قد تشهد بعض المناطق انخفاضًا في الأسعار بينما تستمر مناطق أخرى في الارتفاع.

5. فرص استثمارية واعدة

على الرغم من التحديات، يزخر سوق الإسكان الأميركي بفرص استثمارية طويلة الأمد للمستثمرين القادرين على التكيف مع التحولات الديموغرافية والاقتصادية:

- الصناديق العقارية (REITs) الموجهة لأسواق الإيجار: مع تزايد عدد الأسر المستأجرة، تظل صناديق الاستثمار العقاري التي تركز على العقارات المؤجرة، وخاصة المنازل العائلية الواحدة، خيارًا جذابًا.

- الإسكان لكبار السن والإسكان الميسور التكلفة: النمو المتوقع في عدد الأسر التي يرأسها كبار السن يخلق طلبًا كبيرًا على حلول الإسكان المتخصصة، بالإضافة إلى الحاجة المستمرة للإسكان الميسور التكلفة لتلبية احتياجات الشرائح ذات الدخل المحدود.

- شركات البناء ومواد الإنشاء: الشركات التي يمكنها التغلب على تحديات نقص العمالة وارتفاع تكاليف المواد، أو تلك التي تقدم حلولًا مبتكرة في البناء المستدام، ستكون في وضع جيد للاستفادة من الطلب على الوحدات الجديدة.

- التكنولوجيا المالية (FinTech) وحلول التمويل المرنة: مع ارتفاع معدلات الرهن العقاري، ستزداد أهمية الشركات التي تقدم حلول تمويل مبتكرة ومرنة لمساعدة المشترين والمستأجرين على حد سواء.

الخلاصة

يواجه سوق الإسكان الأميركي مزيًا من الضغوط الهيكلية والتحولات الديموغرافية التي ستعيد تشكيل ملامحه حتى عام 2035 وما بعده. فبينما يتباطأ نمو الأسر بشكل عام، يزداد الطلب على أنواع معينة من الإسكان، خاصة لكبار السن ولالإيجار. وتظل تحديات نقص العمالة وارتفاع تكاليف المواد ومعدلات الرهن العقاري المرتفعة عوامل ضغط رئيسية. ومع ذلك، فإن هذه التحديات تفتح الباب أمام فرص استثمارية استراتيجية للمستثمرين الذين يتمتعون بالبصيرة الكافية لاستغلال هذه التحولات.

2025، شهدت أسعار مدخلات البناء ارتفاعًا سنويًا بنسبة 9.7 % [6]. ومنذ عام 2020، ارتفعت أسعار أكثر من 80 % من مواد البناء بمتوسط 19 % . وتُعد الرسوم الجمركية عاملاً رئيسيًا في هذا الارتفاع، حيث يُتوقع أن تزيد تكاليف البناء الإجمالية بنسبة تتراوح بين 4 % و 6 % خلال الـ 12 شهرًا القادمة بسبب هذه الرسوم .

3. تحولات في أسعار المنازل ومعدلات الرهن العقاري

شهدت أسعار المنازل في الولايات المتحدة ارتفاعات كبيرة في السنوات الأخيرة. ففي الربع الثاني من عام 2025، بلغ متوسط سعر بيع المنازل 410,800 دولار . ووصل هذا المتوسط إلى 439,495 دولار في أغسطس 2025 . وبشكل عام، يُقدر متوسط سعر المنزل الأمريكي في عام 2025 بحوالي 416,900 دولار . وتعكس هذه الأرقام زيادة كبيرة، حيث ارتفعت أسعار المنازل بنسبة 51.24 % خلال السنوات الخمس الماضية حتى مايو 2025 .

في المقابل، شهدت معدلات الرهن العقاري تقلبات كبيرة. فبعد أن وصلت إلى أدنى مستوياتها عند 2.96 % في عام 2021 ، ارتفعت بشكل ملحوظ. ورغم أن المتوسط التاريخي لمعدل الرهن العقاري الثابت لمدة 30 عامًا بين عامي 1990 و 2025 كان 6.07 %، إلا أن المعدلات الحالية في عام 2025 تدور حول 6.8 % . هذا الارتفاع في تكلفة الاقتراض يضع ضغطًا إضافيًا على القدرة الشرائية للمشترين المحتملين.

4. صعود مجتمع المستأجرين وتحولات سوق الإيجار

دفعت الضغوط المتزايدة في سوق الشراء، والمتمثلة في ارتفاع أسعار المنازل وتكاليف التمويل، شريحة واسعة من الأميركيين نحو تأجيل قرار الشراء والاتجاه إلى الاستئجار. وقد أدى هذا التحول إلى صعود ما يمكن تسميته بـ

مجتمع المستأجرين. تُظهر الإحصاءات أن ما يقرب من نصف (49.7 %) الأسر المستأجرة في الولايات المتحدة، أي حوالي 21 مليون أسرة من أصل 42.5 مليون، أنفقت أكثر من 30 % من دخلها على تكاليف السكن في عام 2023، مما يشير إلى عبء تكلفة الإيجار الكبير.

يمثل المستأجرون حاليًا حوالي 34 % من سكان الولايات المتحدة، مع وجود 44 مليون وحدة سكنية مستأجرة. والأهم من ذلك، أن المستأجرين شكلوا غالبية نمو الأسر (54.5 %) العام الماضي، على الرغم من أنهم يمثلون حوالي 3 من كل 10 أسر أمريكية (34.1 %).

1. ديناميكيات الطلب على الإسكان ونمو الأسر

تُشير التوقعات الصادرة عن مركز دراسات الإسكان المشترك بجامعة هارفارد (JCHS) إلى أن الولايات المتحدة ستحتاج إلى إضافة حوالي 8.6 مليون أسرة جديدة، بمعدل 860,000 أسرة سنويًا، بين عامي 2025 و 2035. ورغم أن هذا الرقم يعكس تباطؤًا في معدل النمو مقارنة بالعقود الماضية، إلا أنه لا يزال يمثل طلبًا كبيرًا على الوحدات السكنية. ومن المتوقع أن يستمر هذا التباطؤ، حيث يُقدر نمو الأسر بنحو 5.1 مليون أسرة فقط بين عامي 2035 و 2045.

تُعد التركيبة السكانية المتغيرة محركًا رئيسيًا لهذا الطلب. فخلال العقد القادم، ستشهد الولايات المتحدة زيادة ملحوظة في عدد الأسر التي يرأسها أفراد تزيد أعمارهم عن 80 عامًا، حيث من المتوقع أن ترتفع هذه الفئة بنسبة 60 % تقريبًا، أي ما يعادل 6 ملايين أسرة إضافية. هذا التحول الديموغرافي سيفرض تحديات فريدة تتعلق بتوفير مساكن مناسبة وخدمات داعمة لكبار السن.

على صعيد البناء، يتوقع JCHS أن ينخفض الطلب على الوحدات السكنية الجديدة من متوسط 1.4 مليون وحدة سنويًا حاليًا إلى 1.1 مليون وحدة سنويًا بين 2025 و 2035، ثم إلى 800,000 وحدة سنويًا بين 2035 و 2045 ومع ذلك، يجب الأخذ في الاعتبار أن هناك نقصًا حاليًا في المعروض يتراوح بين 1.5 مليون و 5.5 مليون وحدة سكنية، مما يعني أن مستويات البناء الفعلية قد تتجاوز هذه التوقعات لمعالجة هذا العجز المتراكم.

2. تحديات العمالة وتكاليف المواد

يواجه قطاع البناء في الولايات المتحدة تحديات هيكلية كبيرة، أبرزها نقص العمالة الماهرة وارتفاع تكاليف المواد. فوفقًا لجمعية المقاولين الأميركيين (ABC)، ستحتاج الصناعة إلى جذب 439,000 عامل جديد في عام 2025 لتلبية الطلب المتوقع . وتذهب تقديرات الرابطة الوطنية لبناء المنازل (NAHB) إلى أبعد من ذلك، مشيرة إلى حاجة سنوية لتوظيف 723,000 عامل بناء . كما تشير تقديرات AIC إلى نقص يبلغ حوالي 500,000 عامل ماهر في القطاع .

تتفاقم هذه المشكلة بسبب ارتفاع تكاليف مواد البناء. فبين يونيو ويوليو 2025، ارتفعت أسعار مواد البناء بنسبة 0.2 %، وبنسبة 3.3 % مقارنة بالعام الماضي [5]. وخلال الربع الأول من عام

التدقيق الداخلي في شركات الطاقة

بقلم - محمد عثمان

مدير تدقيق داخلي

.CPA, CIA, CMA, CRMA, CISA, CRISC, CERM, CFE, PMP, PBA

يمثل قطاع الطاقة في الكويت أحد الأعمدة الرئيسة للاقتصاد الوطني، حيث يضم خدمات الحقول النفطية، الحفر، التسويق والتجارة، الخدمات اللوجستية، إضافة إلى الاستثمار في مشاريع الطاقة التقليدية والبديلة. ويضم سوق الكويت للأوراق المالية 5 شركات مدرجة من أصل 140 شركة إجمالي السوق، ما يعكس أهمية هذا القطاع رغم محدودية عدد الشركات العاملة فيه. ومع حجم الاستثمارات الكبيرة وتنوع الأنشطة، يظل هذا القطاع عرضة لمجموعة من المخاطر التشغيلية والمالية والفنية، مما يجعل التدقيق الداخلي أداة استراتيجية لضمان الكفاءة، تقليل الانحرافات، وحماية استدامة الأعمال.

التالي يوضح أبرز الوظائف المتخصصة في شركات الطاقة علي سبيل المثال وليس الحصر، وما يرتبط بها من مخاطر، والدور الذي يمكن أن يقدمه التدقيق الداخلي في إضافة قيمة حقيقية لهذه الشركات.

الاستكشاف والحفر -Drilling & Exploration

تشمل عمليات التخطيط وحفر الآبار، تجهيز مواقع الحفر، تحريك وتشغيل الحفارات، وربط نتائج الحفر مع عمليات الإنتاج المستقبلية. هذه الوظيفة هي الخطوة الأولى والأساسية في دورة حياة النفط والغاز، حيث تحدد جودة الحفر وسلامة التنفيذ كفاءة الإنتاج اللاحق.

لكن هذه العملية لا تخلو من المخاطر مثل: توقف الحفارات بسبب أعطال ميكانيكية أو ظروف جيولوجية غير متوقعة، تأخر في الجداول الزمنية يرفع التكلفة الإجمالية للمشروع، إصابات في مواقع الحفر نتيجة قصور في إجراءات الصحة والسلامة (HSE)، استخدام قطع غيار غير أصلية يقلل من موثوقية المعدات، تجاوز تكاليف البئر عن الميزانية بسبب سوء التخطيط أو التقديرات غير الدقيقة.

من هنا يظهر دور التدقيق الداخلي: كمراجعة خطط الحفر للتأكد من شمولها خطط بديلة للطوارئ، تحليل مؤشرات الأداء مثل Non-Productive Time (NPT) لمراقبة أسباب التوقف، اختبار الفصل بين المهام في أوامر العمل وقطع الغيار لمنع تضارب المصالح أو التلاعب، فحص مدى التزام المقاولين بمعايير الصحة والسلامة (HSE) وإجراءات العمل الآمن، مقارنة التكاليف الفعلية بالميزانية ورصد أسباب الانحرافات المالية وربطها بالعمليات التشغيلية.

سلسلة الإمداد والمقاولون Supply Chain & Contractors

تشمل إدارة عمليات التوريد للمواد والمعدات الحيوية مثل الكيماويات، الأنابيب، وقطع الغيار، إضافة إلى التعاقد مع مقاولين فرعيين لتنفيذ أعمال الحفر أو الصيانة أو الخدمات المساندة. كما تتضمن طرح المناقصات، اختيار الموردين، وإدارة اتفاقيات مستوى الخدمة (SLA).

لكن هذه العملية لا تخلو من المخاطر مثل: الاعتماد على مورد واحد للمواد الحرجة مما يرفع احتمالية توقف العمليات عند أي خلل، تأخر التوريد أو الشحنات عن المواعيد المحددة وتأثيره المباشر على المشاريع، تلاعب في الكميات أو جودة المواد المستلمة مقارنة بما هو منصوص عليه في العقد، تضارب مصالح في عمليات الترسية على الموردين أو المقاولين.

من هنا يظهر دور التدقيق الداخلي: كمراجعة شافية وعدالة المناقصات للتأكد من وجود منافسة حقيقية بين الموردين، تتبع أداء الموردين والمقاولين عبر مقارنة التزاماتهم بالعقود واتفاقيات SLA، مطابقة الكميات المستلمة مع أوامر الشراء والفواتير لضبط أي فروق، تقييم سياسات إدارة الموردين للتأكد من وجود بدائل تقلل الاعتماد على طرف واحد، فحص عقود التوريد للتأكد من تضمين بنود جزائية في حال الإخلال أو التأخير.

التسويق والتجارة واللوجستيات -Marketing, Trading & Logistics

تشمل تسويق النفط الخام والمنتجات البترولية، إدارة عقود التوريد والشحن، والتعامل مع العمليات اللوجستية من الموانئ وحتى العملاء. إضافة إلى ذلك، ترتبط هذه الوظيفة بإدارة المخاطر المالية المرتبطة بالأسعار والتمويل.

لكن هذه العملية لا تخلو من المخاطر مثل: تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وما يترتب عليها من خسائر محتملة، مخاطر ائتمان نتيجة بيع منتجات لمشتريين غير موثوقين أو ضعف الضمانات، مشاكل لوجستية مثل تأخير الشحنات في الموانئ أو فقدان جزء من الحمولة، أخطاء تسعير أو شروط تسليم غير دقيقة قد تؤدي إلى نزاعات قانونية.

من هنا يظهر دور التدقيق الداخلي: كمراجعة حدود الائتمان والضمانات المعتمدة للمشتريين والتأكد من تفعيلها، مطابقة أسعار الشحنات مع المؤشرات المرجعية (مثل Platts) لكشف أي انحرافات، تدقيق اعتمادات مستندية (LCs) والسندات ومطابقتها مع الشحنات الفعلية، تتبع الاختلافات في الكميات بين ما تم تحميله في الميناء وما وصل إلى المصفاة أو العميل، تقييم كفاءة سلاسل التوريد وضوابط تتبع الشحنات أثناء النقل.

إدارة المشروعات الهندسية

تشمل تصميم وبناء وتشغيل المرافق الحيوية مثل خطوط الأنابيب، الخزانات، محطات الضخ والمعالجة، إضافة إلى الإشراف على أعمال المقاولين الرئيسيين والفرعيين. هذه الوظيفة ترتبط بمشاريع رأسمالية ضخمة تمثل استثمارات استراتيجية طويلة الأمد.

لكن هذه العملية لا تخلو من المخاطر مثل: تجاوز الجداول الزمنية والميزانيات المقررة بسبب سوء التخطيط أو ضعف الرقابة على التنفيذ، تغييرات نطاق العمل (Scope Creep) دون موافقات رسمية مما يؤدي إلى تضخم التكاليف، عيوب جودة في الإنشاءات أو المواد قد تؤدي إلى مخاطر تشغيلية لاحقاً، نزاعات متكررة مع المقاولين بسبب غياب توثيق كافٍ للعقود والتغييرات.

من هنا يظهر دور التدقيق الداخلي: كمراجعة إجراءات إدارة التغيير للتأكد من وجود موافقات رسمية قبل تنفيذ أي تعديل في نطاق العمل، تتبع المطالبات المالية للمقاولين وربطها بالتقدم الفعلي في المشروع، فحص جودة التنفيذ ميدانياً ومطابقته مع المواصفات الفنية والعقود، مراجعة دفعات العقود المرحلية للتأكد من استنادها إلى إنجاز حقيقي وليس تقديرات غير دقيقة، تقييم فعالية خطط إدارة المخاطر في المشروعات الرأسمالية الكبرى.

إدارة الاستثمارات في قطاع الطاقة -Energy Investments

تشمل توجيه رؤوس الأموال نحو مشاريع في مجالات متعددة مثل خدمات الطاقة المساندة، أعمال الحفر، والطاقة المتجددة (مثل الطاقة الشمسية والرياح). الهدف هو تحقيق عوائد مستدامة وتنويع مصادر الدخل عبر الاستثمار في قطاعات استراتيجية.

لكن هذه العملية لا تخلو من المخاطر مثل: تركيز استثماري مرتفع حيث الاعتماد على عدد محدود من الأصول أو المشاريع قد يزيد من حجم المخاطر في حال تراجع أداء أحدها، تقدير خاطئ لقيم الأصول حيث تقييم غير دقيق قد يؤدي إلى تضخيم قيمة استثمار أو خسائر لاحقة عند البيع، ضعف الحوكمة في الشركات التابعة حيث غياب الرقابة قد يفتح المجال لسوء الإدارة أو قرارات غير مدروسة.

من هنا يظهر دور التدقيق الداخلي: كمراجعة سياسات الاستثمار وحدود المخاطر للتأكد من وجود تنويع مناسب وتوزيع متوازن للمحافظ، اختبار دقة وموضوعية التقييمات باستخدام تقارير خبراء مستقلين، متابعة اجتماعات مجالس إدارات الشركات التابعة للتأكد من وجود حوكمة قوية وخطط واضحة للأداء والتحسين، تقييم فعالية استراتيجيات الخروج (Exit Strategies) لتقليل الخسائر عند تعثر الاستثمارات.

خلاصة

يشمل قطاع الطاقة في الكويت سلسلة واسعة من الأنشطة تمتد من الحفر وخدمات الحقول إلى التجارة والاستثمار. ورغم ما يحمله من تحديات يومية معقدة، فإن دور التدقيق الداخلي يتجاوز الرقابة التقليدية ليحول هذه التحديات إلى فرص ملموسة للتحسين. من خلال متابعة مؤشرات مثل تقليص وقت التوقف غير المنتج (NPT)، تعزيز جودة العمليات، سد ثغرات السلامة، وتحسين كفاءة إدارة المشاريع، يساهم التدقيق الداخلي في رفع مستوى الاستدامة وزيادة الكفاءة التشغيلية، بما يدعم قدرة الشركات على المنافسة وتحقيق عوائد مستقرة على المدى الطويل.

أمريكا وأوروبا... والحرب التجارية

بقلم - ليما راشد الملا



يبدو أن الحديث عن العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وأوروبا لم يعد حدثًا عابرًا في المشهد الاقتصادي العالمي، بل ضرورة تُفرض مرارًا وتكرارًا بسبب خطورتها وأثرها المباشر على استقرار الاقتصاد الدولي. فكل تطور في هذا الملف لا يغيّر فقط موازين القوة بين صفتي الأطلسي، بل يعيد تشكيل النظام التجاري العالمي بأسره.

على مدى عقود، كانت الشراكة بين أمريكا وأوروبا هي الركيزة التي بُني عليها الاقتصاد الغربي بعد الحرب العالمية الثانية. تحالف متين جمع بين المصالح الاقتصادية والقيم السياسية والدفاعية. غير أن السنوات الأخيرة كشفت تصدعات واضحة في هذا الجدار، مع تصاعد لغة المصالح الوطنية على حساب مفاهيم التعاون والتحالفات التقليدية.

تحول في النبرة الأوروبية

في تصريحات لافئة هذا العام، قال المستشار الألماني أولاف شولتز إن المصالح المشتركة بين أوروبا والولايات المتحدة "قد لا تستمر كما كانت"، مشيرًا إلى أن العلاقات الاقتصادية تمرّ بمرحلة دقيقة. أما وزير المالية الألماني فذهب أبعد من ذلك، محذّرًا من احتمال لجوء الاتحاد الأوروبي إلى "إجراءات تجارية مضادة" إذا لم يتم التوصل إلى تفاهم جديد ينظم الرسوم الجمركية.

هذا التوتر المتصاعد ليس جديدًا، بل هو امتداد لسياسات الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب الذي أعاد إلى الواجهة شعار "أمريكا أولاً"، معتمدًا نهجًا حمائيًا يعتبر أن واشنطن تتحمل عبئًا اقتصاديًا غير عادل في علاقاتها مع الحلفاء.

ترامب وسياسة الحمائية المتجددة

منذ عودته إلى البيت الأبيض، أعاد ترامب تطبيق استراتيجية الرسوم "المتبادلة"، معتبرًا أن الاقتصاد الأمريكي خسر مليارات الدولارات لصالح أوروبا بسبب "اتفاقات غير متكافئة".

وفي أبريل 2025، أعلنت واشنطن ما أطلق عليه "ضرائب يوم التحرير" (Liberation Day Tariffs)، وهي رسوم عامة بنسبة 10% على الواردات، مع نسب أعلى على بعض السلع الأوروبية الحساسة.

لكن في يوليو 2025، وبعد ضغوط أوروبية متصاعدة، توصل الجانبان إلى اتفاق إطار تجاري جديد بعنوان "التجارة المتبادلة والعادلة والمتوازنة" (Recipro-cal, Fair, and Balanced Trade). نص الاتفاق على تحديد سقف أقصى للتعريفات الأمريكية على السلع الأوروبية عند 15%، مع إعفاء قطاعات استراتيجية مثل الطيران والأدوية والمكونات الكيماوية من أي رسوم جديدة.

في المقابل، وافق الاتحاد الأوروبي على خفض تدريجي للرسوم المفروضة على المنتجات الصناعية الأمريكية وتوسيع الوصول إلى الأسواق الزراعية الأوروبية لبعض السلع الأمريكية. كما تضمن الاتفاق مراجعة مشتركة لقواعد المنشأ والمعايير الفنية بهدف تقليل الحواجز غير الجمركية.

ورغم أن هذا الاتفاق خفف من حدة التوتر مؤقتًا، فإنه لم يحلّ جوهر الأزمة، خصوصًا في ملفات الفولاذ

والألومنيوم التي لا تزال تخضع لتعريفات مرتفعة تصل إلى 50%.

أرقام تكشف عمق التحدي

يبلغ حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي نحو تريليوني دولار سنويًا، ما يجعل أي اضطراب بين الجانبين ذا أثر فوري على الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، تسجل واشنطن عجزًا تجاريًا يقدر بـ 236 مليار دولار لصالح أوروبا، وهو ما يصفه ترامب بأنه "اختلال خطير في العدالة التجارية". وفقًا لتقديرات المفوضية الأوروبية، فإن فرض رسوم إضافية بنسبة 50% على السلع الأوروبية - إذا حدث - قد يؤدي إلى خسائر تتجاوز 350 مليار دولار في الناتج المحلي للقارة خلال ثلاث سنوات، ويهدد مئات الآلاف من الوظائف في قطاعات السيارات والصناعات الثقيلة والكيماوية.

توازن هش وتحالف يتغيّر

أوروبا تجد نفسها اليوم بين المطرقة والسندان: من جهة، لا تستطيع التفريط في السوق الأمريكية التي تمثل أكبر شريك تجاري لها، ومن جهة أخرى، لم تعد تقبل دور "الشريك التابع" في معادلة اقتصادية غير متكافئة.

وقد بدأت بروكسل فعليًا في دراسة إجراءات كردّ مضاد تشمل فرض ضرائب على المنتجات التقنية الأمريكية والسيارات الكهربائية، إلى جانب تسريع اتفاقيات التجارة مع آسيا وأمريكا اللاتينية لتقليل الاعتماد على واشنطن.

الحديث الذي يجب تكراره مرارًا وتكرارًا

إن الحديث المتكرر عن هذا الملف ليس تكرارًا إعلاميًا بل ضرورة تحليلية. فكل خطوة في هذا الصراع تؤثر على سلاسل الإمداد، والاستثمارات، وتدفقات التجارة العالمية.

الحرب التجارية المحتملة بين أمريكا وأوروبا ليست مجرد صراع رسوم، بل تأكيد لتحول استراتيجي في موازين القوة داخل الغرب نفسه.

وإذا لم تُترجم اتفاقات يوليو إلى التزامات عملية، فإن التحالف الاقتصادي الأطلسي قد يجد نفسه أمام اختبار حقيقي، حيث لا تُقاس العلاقات بعد اليوم بالتحالفات التاريخية، بل بميزان المصالح والرسوم الجمركية.

هل التوترات الأمريكية-الأوروبية مجرد أزمة مؤقتة في العلاقات التاريخية، أم بداية عصر جديد يعيد رسم خريطة النفوذ الاقتصادي العالمي؟



تقرير



الاقتصادي الأسبوعي

سيولة البورصة ارتفعت 89.7 % خلال الشهور التسعة الأولى من 2025

37 شركة مدرجة تمثل 26.4 %
تداول بأقل من قيمها الدفترية

ارتفاع كبير في مستوى السيولة
يقابله فجوة سلبية في الأسعار

7 شركات تمثل 5 % من البورصة تباع بخصم
بين 30 % إلى 49 % على قيمها الدفترية

قطاع المؤسسات والشركات أكبر
المتعاملين في البورصة بنسبة 62.9 %

12.269 مليار دينار مشتريات القطاع المؤسسي حتى سبتمبر 2025



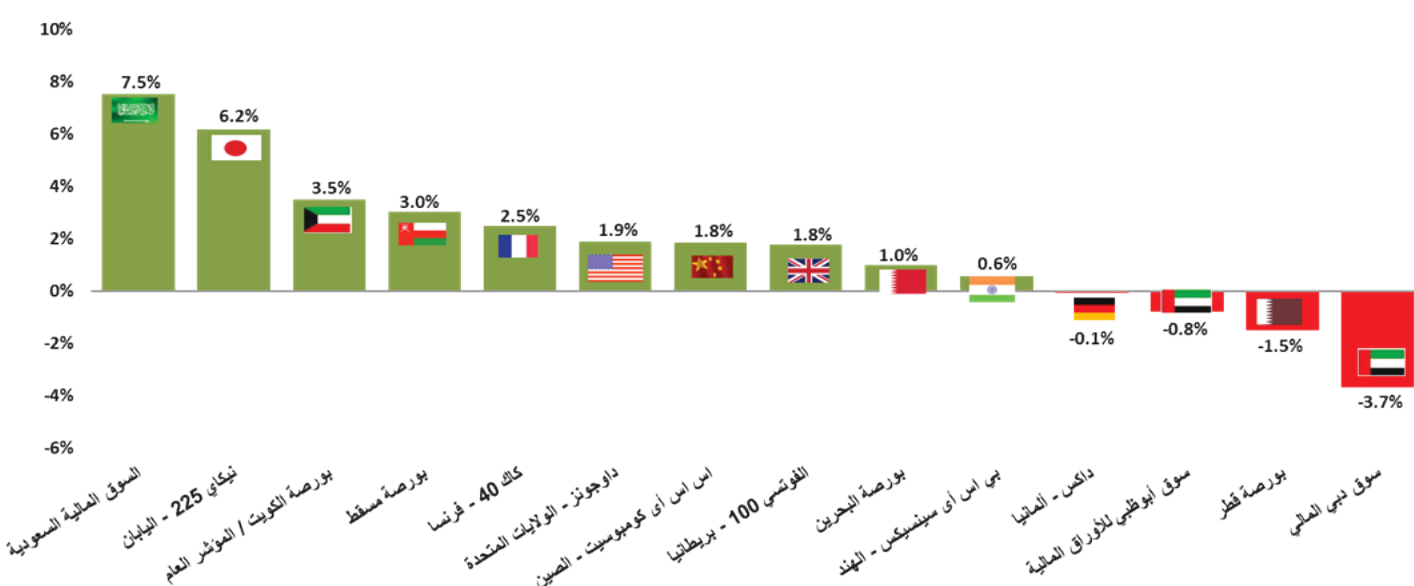
الفجوة بين أسعار الأسهم وقيمها الدفترية في بورصة الكويت

قال تقرير « الشال » الأسبوعي يفترض أن تكون أسعار أسهم الشركات المدرجة في أي بورصة دالة طردية بمستوى السيولة، بمعنى أن مستوى الأسعار يفترض أن يرتفع كلما ارتفعت سيولة البورصة، وسيولة البورصة في الكويت ارتفعت بنحو 89.7 % خلال الشهور التسعة الأولى من العام الحالي مقارنة مع سيولة الفترة ذاتها من عام 2024، في حين ارتفع بنحو 42.8 % لكامل عام 2024 مقارنة بمستواها لكامل عام 2023. وكسب المؤشر العام لبورصة الكويت في نهاية سبتمبر 2025 نحو 19.5 % مقارنة بمستواه في نهاية عام 2024، بعد أن كسب نحو 8.0 % خلال عام 2024، وحركة المؤشر خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2025 في نفس اتجاه حركة السيولة، أي أن وفرة السيولة دعمت المسار الإيجابي لحركة المؤشر. ورغم الارتفاع الكبير في مستوى السيولة، لا زالت هناك شركات مدرجة عديدة تعاني من فجوة سالبة، وبعضها يعاني من فجوة واسعة ما بين أسعار السوق لأسهمها وما تسطره بياناتها المالية المراقبة والمدققة من قيم دفترية لها، مع ملاحظة تحقق تحسن في اتجاه ردم تلك الفجوة مع ارتفاع السيولة.

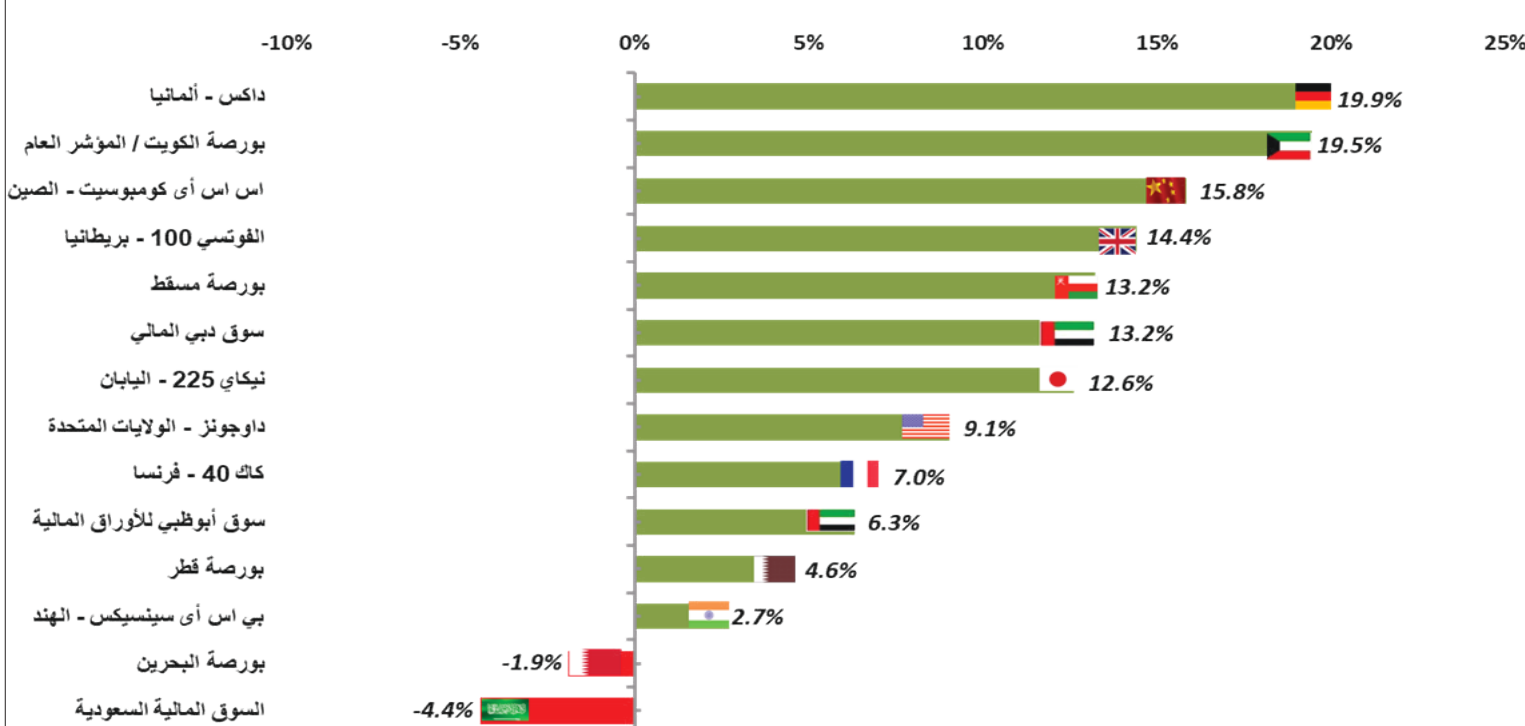
ونظرة على هوامش فروق أسعار الأسهم في السوق وقيمها الدفترية من واقع البيانات المالية المنشورة للنصف الأول من عام 2025 وإقبال أسعار نهاية سبتمبر الفائت، أي نهاية الربع الثالث من عام 2025، تشير إلى أن 51 شركة مدرجة (34 شركة في نهاية النصف الأول 2025)، أو نحو 36.4 % من عدد الشركات المدرجة، تفوق أسعار أسهمها في السوق ضعف قيمتها الدفترية، ونحو 52 شركة أخرى أو نحو 37.1 % من عدد الشركات المدرجة تفوق أسعار أسهمها في السوق قيمتها الدفترية بما يراوح بين 1 % - 99 %، أي أن 103 شركات، أو 73.6 % من عدد الشركات المدرجة، تفوق أسعار السوق لأسهمها قيمة السهم الدفترية.

ما تبقى أو نحو 26.4 % من الشركات المدرجة أو 37 شركة، تباع بخصم على قيمها الدفترية، ضمنها 26 شركة أو نحو 18.6 % من الشركات المدرجة تباع عند مستوى خصم يراوح ما بين 1 % - 29 %، و7 شركات أخرى أو نحو 5.0 %

أداء أسواق مالية منتقاة نهاية سبتمبر 2025



أداء أسواق مالية منتقاة نهاية سبتمبر 2025 مقارنة بنهاية عام 2024



بأقل من قيمة أسهمها الدفترية في نهاية عام 2024 أكبر، حيث بلغ عددها 62 شركة أو نحو 42.7 % من عدد الشركات المدرجة حينها، أي ارتفاع السيولة ساهم بشكل كبير في ردم الفجوة.

استمرار الانحراف الكبير في سيولة البورصة بين سوقها

من الشركات المدرجة تباع بمستوى خصم يراوح ما بين 30 % - 49 % على قيمها الدفترية. وتعاين 4 شركات أي نحو 2.9 % من عدد الشركات المدرجة، مما يمكن اعتباره فجوة شاسعة بين قيمتيهما الدفترية وأسعارهما السوقية، إذ يبلغ مستوى الخصم 50 % وأكثر. وكان عدد الشركات التي تباع



المستثمرون الكويتيون اشتروا أسهماً بقيمة 16.528 مليار دينار

جدول الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك الكويتية وقيمتها السوقية في نهاية ديسمبر 2024 مقارنة مع نهاية سبتمبر 2025:

	ديسمبر 2024			سبتمبر 2025		
	نسبة الملكية	القيمة (د.ك)	السوقية	نسبة الملكية	القيمة (د.ك)	التغير في نسبة الملكية
بنك الكويت الوطني	24.68%	1806315209		27.66%	2565761989	12.1%
بيت التمويل الكويتي	13.28%	1654823051		14.28%	2037099507	7.5%
بنك بوبيان	5.93%	141223363		7.21%	224807255	21.6%
بنك الخليج	15.88%	198786823		13.35%	186106596	-15.9%
بنك وربة	6.09%	25399417		9.88%	126216342	62.2%
البنك الأهلي الكويتي	3.74%	24827361		7.39%	55354162	97.6%
بنك الكويت الدولي	8.57%	25956704		11.85%	52406588	38.3%
بنك برقان	17.80%	119181281		5.33%	48611977	-70.1%
البنك التجاري الكويتي	0.06%	613385		0.07%	849494	16.7%
قطاع البنوك	15.09%	3997126594		16.23%	5297213910	

وتلحقهما في مكاسب سبتمبر بورصة الكويت بنحو 3.5 %، أي أصبحت ثاني أكبر الربحين منذ بداية العام وبنحو 19.5 %، وشملت المكاسب الشهرية بورصة مسقط بنحو 3.0 %، السوق الفرنسي بنحو 2.5 % والسوق الأمريكي بنحو 1.9 %، وحقق السوق الصيني والسوق البريطاني مكاسب بنحو 1.8 % لكليهما خلال سبتمبر، تتبعهما بورصة البحرين بنحو 1.0 %، أي خفضت من خسائرها منذ بداية العام إلى نحو 1.9- %، وأخيراً، السوق الهندي بأقل المكاسب خلال الشهر وبنحو 0.6 %.

الخاسر الأكبر في شهر سبتمبر كان سوق دبي الذي فقد مؤشره نحو 3.7- %، أي انخفضت مكاسبه منذ بداية العام إلى نحو 13.2 %، تليه بورصة قطر بتراجع بنحو 1.5- %، وعليه أصبحت ثاني أقل الربحين منذ بداية العام وبنحو 4.6 %، وتبعهم في خسائر شهر سبتمبر، سوق أبوظبي بفقدان مؤشره نحو 0.8- %، وحقق السوق الألماني أقل الخسائر خلال الشهر ذاته وبنحو 0.1- %، ولكنه لا يزال أكبر الربحين منذ بداية العام وبنحو 19.9 %.

ويفترض أن تستمر الغلبة للأداء الموجب لأسواق العينة في أكتوبر، فبعد خفض أسعار الفائدة على الدولار الأمريكي بربع النقطة المئوية، بات من المرجح أن يتبعه خفضان حتى نهاية العام الجاري. لا نعتقد أن ارتفاع أسعار الأسهم وهي عند مستوياتها العالية حالياً، أمر صحي، ولكنه قد يستمر على المدى القصير. ويدعمه من جانب آخر احتمال خفض مستوى العنف الجيوسياسي وتحديداً في إقليمنا، وعليه قد يكون تأثيره أكبر على بورصات الخليج، ولكن تبقى المراهنة على قرارات سياسية غير مأمونة. لذلك، قد يكون أداء شهر أكتوبر قريباً من أداء شهر سبتمبر مالم يحدث حدث استثنائي على الصعيد الاقتصادي أو على الصعيد الجيوسياسي، ومخاطر الأخير تكمن في احتمال اشتداد المواجهة الروسية الأوكرانية.

ملكية الأجانب في قطاع البنوك الكويتية – سبتمبر 2025

يعتبر قطاع البنوك الكويتية هو الأكبر مساهمة في القيمة الرأسمالية للبورصة، ونصيبه منها 62.1 % كما في نهاية 30 سبتمبر 2025، والأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي غير المباشر، ومن الأعلى سيولة ضمن قطاعات بورصة الكويت حيث استحوذ على 28.7 % من إجمالي سيولتها منذ بداية العام الجاري. وما بين نهاية عام 2024 ونهاية 30 سبتمبر

بنحو 577.059 مليون دينار كويتي. وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة نحو 1.9 % (2.6 % للفترة ذاتها 2024) أي ما قيمته 363.574 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المُشتراة نحو 1.6 % (1.7 % للفترة ذاتها 2024) أي ما قيمته 305.085 مليون دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم بيعاً وبنحو 58.488 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه إذ أصبح نحو 86.1 % للكويتيين، 12.2 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و1.7 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 82.8 % للكويتيين، 15.0 % للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2.2 % للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة ذاتها من العام السابق. أي أن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، ومازال إقبال المستثمرين الآخرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بنحو 76.0 % ما بين نهاية ديسمبر 2024 ونهاية سبتمبر 2025، مقارنة بارتفاع بنسبة 18.0 % ما بين نهاية ديسمبر 2023 ونهاية سبتمبر 2024. وبلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية سبتمبر 2025 نحو 39,662 حساباً أي ما نسبته 8.6 % من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 32,952 حساباً في نهاية أغسطس 2025 أي ما نسبته 7.2 % من إجمالي الحسابات من الشهر ذاته، أي بارتفاع بنسبة 20.4 %.

الأداء المقارن لأسواق مالية منتقاة – سبتمبر 2025

كان أداء شهر سبتمبر إيجابياً لمعظم أسواق العينة، حيث بلغ عدد الأسواق الرابحة 10 أسواق مقابل 4 أسواق حققت خسائر مقارنة مع نهاية شهر أغسطس. وشهدت حصيلة الشهور التسعة الأولى من العام الجاري تفوق الأداء الإيجابي أيضاً مقارنة بمؤشرات نهاية عام 2024، حيث بلغ عدد الأسواق الرابحة 12 سوقاً مقابل سوقين خاسرين.

أكبر الربحين في شهر سبتمبر كان السوق السعودي الذي كسب مؤشره نحو 7.5 %، ولكنه ما زال أكبر الخاسرين منذ بداية العام وبنحو 4.4- %. وجاء السوق الياباني في المركز الثاني من حيث المكاسب الشهرية بنحو 6.2 %، لترتفع بذلك مكاسبه منذ بداية العام إلى حوالي 12.6 %.

وضمن شركات كل سوق فيهما قد يكون سبب، حيث اتجهت سيولة الأشهر التسعة الأولى من عام 2025 بنسبة 56.7 % إلى السوق الأول، بينما نسبة شركاته لا تتعدى 23.6 % من عدد الشركات المدرجة، وحتى ضمنه حصدت 50 % من شركاته نحو 80.6 % من سيولته تاركة نحو 19.4 % للنصف الآخر. وبشكل عام، حظيت 50 % من شركات السوقين (الأول والرئيسي) على نحو 93.1 % من سيولة البورصة، بينما لم يحظ النصف الآخر سوى على 6.9 % من تلك السيولة. لذلك فائض سيولة بعض الشركات كان له أثر طاع على الفارق الإيجابي بين أسعارها وقيمتها الدفترية، في حين أن شحة سيولة بعض الشركات أبقي الفجوة بهبوط أسعارها دون قيمتها الدفترية.

خصائص التداول في بورصة الكويت – سبتمبر 2025

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول للسوق الرسمي للفترة 01/01/2025 إلى 30/09/2025»، والمنشور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت وفقاً لجنسية وفتة المتداولين. وأفاد التقرير إلى أن قطاع المؤسسات والشركات ما زال أكبر المتعاملين فيها ونصيبه إلى ارتفاع، فقد استحوذ على 62.9 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (58.8 % للفترة ذاتها 2024) و61.1 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (58.0 % للفترة ذاتها 2024). وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 12.269 مليار دينار كويتي في حين باع أسهماً بقيمة 11.927 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته الأكثر شراءً وبنحو 342.676 مليون دينار كويتي.

وثاني أكبر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع الأفراد ونصيبه إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 36.9 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (37.9 % للفترة ذاتها 2024) و35.3 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (37.2 % للفترة ذاتها 2024). وقد باع المستثمرون الأفراد أسهماً بقيمة 7.191 مليار دينار كويتي، بينما اشترؤا أسهماً بقيمة 6.879 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً وبنحو 311.205 مليون دينار كويتي.

وثالث المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (المحافظ) ونصيبه إلى انخفاض، فقد استحوذ على 1.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (3.5 % للفترة ذاتها 2024) و1.3 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (3.5 % للفترة ذاتها 2024). وقد باع هذا القطاع أسهماً بقيمة 294.322 مليون دينار كويتي في حين اشترى أسهماً بقيمة 261.261 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته بيعاً وبنحو 33.061 مليون دينار كويتي.

وأخر المساهمين في سيولة السوق هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 0.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (0.6 % للفترة ذاتها 2024) و0.5 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (0.6 % للفترة ذاتها 2024). وقد اشترى هذا القطاع أسهماً بقيمة 99.456 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهماً بقيمة 97.866 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته شراءً وبنحو 1.590 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهماً بقيمة 17.046 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 87.4 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (83.2 % للفترة ذاتها 2024)، في حين اشترؤا أسهماً بقيمة 16.528 مليار دينار كويتي مستحوذين بذلك على 84.7 % من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة (82.4 % للفترة ذاتها 2024)، ليبلغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعاً بنحو 518.571 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المُشتراة نحو 13.7 % (15.8 % للفترة ذاتها 2024) واشترؤوا ما قيمته 2.676 مليار دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المُباعة نحو 2.099 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 10.8 % من إجمالي قيمة الأسهم المُباعة (14.2 % للفترة ذاتها 2024)، ليبلغ صافي تداولاتهم الوحيدون شراءً



قطاع البنوك الأكثر جذباً للاستثمار الأجنبي غير المباشر



2025، ارتفع مؤشر قطاع البنوك بنحو 20.9 % وارتفعت مساهمة الأجانب النسبية فيه.

وتشير المعلومات المتوفرة حول الاستثمار الأجنبي في قطاع المصارف حتى 30 سبتمبر 2025، إلى أن القيمة المطلقة لاستثمارات الأجانب في القطاع ارتفعت إلى نحو 5.297 مليار دينار كويتي مقارنة مع نحو 3.997 مليار دينار كويتي بنهاية عام 2024، وتعدل نحو 16.23 % من القيمة الرأسمالية – السوقية – للقطاع، وقد كانت نحو 15.09 % في نهاية عام 2024. وانحصر تركيز ملكياتهم في خمسة بنوك، أعلى استثماراتهم بالمطلق في «بنك الكويت الوطني» وبحدود 2.566 مليار دينار كويتي، وبحدود 2.037 مليار دينار كويتي في «بيت التمويل الكويتي»، ونحو 224.8 مليون دينار كويتي في «بنك بوبيان» ونحو 186.1 مليون دينار كويتي في «بنك الخليج»، ومؤخراً نحو 126.2 مليون دينار كويتي في «بنك وربة». ذلك يعني أن نحو 97.0 % من استثمارات الأجانب تتركز في البنوك الخمسة، تاركين نحو 3.0 % من تلك الاستثمارات لبنوك القطاع الأخرى.

ويتصدر الملكية النسبية للأجانب في قطاع البنوك «بنك الكويت الوطني» أيضاً، وبنسبة 27.66 % من قيمته الرأسمالية، بما يعني أن ملكيتهم فيه بالمطلق ونسبة مئوية هي الأعلى. ويأتي ثانياً «بيت التمويل الكويتي» بنسبة الملكية البالغة 14.28 %، ويأتي كذلك ثانياً في قيمة الملكية المطلقة. ويحتل «بنك الخليج» ثالث الترتيب في الملكية النسبية البالغة 13.35 %، بينما يأتي رابعاً في قيمة تلك الملكية المطلقة، ومن ثم يأتي «بنك الكويت الدولي» رابعاً بنسبة ملكية بنحو 11.85 %، بينما يأتي سابعاً في قيمة الملكية المطلقة. وأعلى ارتفاع نسبي في الملكية خلال الفترة كان من نصيب «البنك الأهلي الكويتي» وبنحو 97.59 %، أو من نحو 3.74 % في نهاية عام 2024 إلى نحو 7.39 %. وأعلى انخفاض نسبي في ملكية الأجانب خلال الفترة

قطاع البنوك، وبمناقلة بين بنك وآخر، والواقع أنهم الوحيدون الذين فاقت قيمة الأسهم المشتراة لديهم قيمة الأسهم المباعة، خلافاً للمستثمر المحلي والمستثمر من دول مجلس التعاون الخليجي، وهو واقع نذكره ولا ضمانه لاستمراره.

المذكورة كان من نصيب «بنك برقان»، حيث انخفضت نسبة تملكهم بنحو 70.06 - %، أي من نحو 17.80 % إلى نحو 5.33 %.

وفي خلاصة، تبدو ملكية الأجانب في قطاع البنوك الكويتية مستقرة، تتغير قليلاً إلى الأعلى أو الأدنى وفقاً لأداء مؤشر

وتوضح الجداول التالية التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت:

البيان	الأسبوع الرابعون 09/10/2025	الأسبوع التاسع والثلاثون 02/10/2025	التغير %
عدد أيام التداول	5	5	
مؤشر الشال (قيم 29 شركة)	741.3	742.4	-0.1 %
مؤشر السوق العام	8780.1	8773.4	0.1 %
قيمة الأسهم المتداولة (د.ك)	786260824	619804694	
المعدل اليومي (د.ك)	157252165	123960939	26.9 %
كمية الأسهم المتداولة (أسهم)	4755685129	3527156430	
المعدل اليومي (أسهم)	951137026	705431286	34.8 %
عدد الصفقات	203509	160357	
المعدل اليومي لعدد الصفقات	40702	32071	26.9 %

البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
مجموعة جي اف اتش المالية (ش.م.ب)	54863310	7.0 %
الشركة الأولى للاستثمار	48282450	6.1 %
شركة أسيكو للصناعات	43684187	5.6 %
شركة الاستشارات المالية الدولية	39536951	5.0 %
بيت التمويل الكويتي	37229715	4.7 %
الإجمالي	223596612	28.4 %
البيان	قيمة التداول دينار كويتي	نسبة من إجمالي قيمة تداول السوق
قطاع الخدمات المالية	378329370	48.1 %
قطاع العقار	123100035	15.7 %
قطاع الصناعة	104843231	13.3 %
قطاع البنوك	101971452	13.0 %
قطاع الخدمات الاستهلاكية	32503437	4.1 %

الأسبوع الرابعون 09/10/2025	الأسبوع التاسع والثلاثون 02/10/2025	
19	14	عدد شركات إرتفعت اسعارها (شركة)
9	11	عدد شركات انخفضت اسعارها (شركة)
1	4	عدد شركات لم تتغير أسعارها (شركة)
29	29	إجمالي الشركات حسب مؤشر الشال



الأداء الأسبوعي لبورصة الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث ارتفع مؤشر قيمة الأسهم المتداولة، كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات المبرمة، بينما انخفضت قيمة المؤشر العام (مؤشر الشال). وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 741.3 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 1.1 نقطة ونسبته 0.1 - % عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ظل مرتفعاً بنحو 105.1 نقطة أي ما يعادل 16.5 % عن إقفال نهاية عام 2024.



جدول مؤشر الشال لعدد 29 شركة مدرجة في بورصة الكويت

اسم الشركة		يوم الخميس	يوم الخميس	الفرق	إقفال	الفرق
		5202/01/90	5202/01/20	%	2024	%
1	بنك الكويت الوطني	930.4	935.8	(0.6)	756.6	23.0
2	بنك الخليج	336.8	342.8	(1.8)	306.7	9.8
3	البنك التجاري الكويتي	733.4	732.2	0.2	665.7	10.2
4	البنك الأهلي الكويتي	239.0	238.1	0.4	206.9	15.5
5	بنك الكويت الدولي	341.0	334.7	1.9	232.0	47.0
6	بنك برقان	388.2	389.9	(0.4)	261.4	48.5
7	بيت التمويل الكويتي	4,245.8	4,262.6	(0.4)	3,727.9	13.9
	قطاع البنوك	939.2	943.4	(0.4)	791.4	18.7
8	شركة التسهيلات التجارية	176.1	169.6	3.8	176.1	0.0
9	شركة الاستشارات المالية الدولية	1,622.3	1,668.1	(2.7)	1,283.6	26.4
10	شركة الاستثمارات الوطنية	352.3	341.0	3.3	319.6	10.2
11	شركة مشاريع الكويت القابضة	320.0	289.9	10.4	328.6	(2.6)
12	شركة الساحل للتنمية والاستثمار	108.3	106.6	1.6	99.1	9.3
	قطاع الاستثمار	333.6	326.4	2.2	302.2	10.4
31	شركة الكويت للتأمين	122.4	115.5	6.0	130.1	(5.9)
14	مجموعة الخليج للتأمين	773.9	741.8	4.3	980.4	(21.1)
15	الشركة الأهلية للتأمين	358.9	356.7	0.6	370.5	(3.1)
16	شركة وربة للتأمين	233.3	232.1	0.5	206.8	12.8
	قطاع التأمين	300.4	290.7	3.3	340.7	(11.8)
71	شركة عقارات الكويت	838.0	842.4	(0.5)	528.5	58.6
18	شركة العقارات المتحدة	604.1	645.9	(6.5)	280.0	115.8
19	الشركة الوطنية العقارية	336.7	323.8	4.0	300.7	12.0
20	شركة الصالحية العقارية	1,869.7	1,851.0	1.0	1,776.2	5.3
	القطاع العقاري	510.3	515.6	(1.0)	354.6	43.9
12	مجموعة الصناعات الوطنية (القابضة)	438.6	440.2	(0.4)	374.0	17.3
22	شركة أسمنت الكويت	518.6	524.6	(1.1)	342.2	51.5
32	شركة الخليج للكابلات والصناعات الكهربائية	861.3	850.5	1.3	719.4	19.7
	القطاع الصناعي	417.8	417.4	0.1	342.2	22.1
24	شركة السينما الكويتية الوطنية	726.3	726.3	0.0	728.2	(0.3)
25	شركة أجيليتي للمخازن العمومية	1,231.0	1,168.7	5.3	1,924.4	(36.0)
26	شركة الاتصالات المتنقلة	878.3	875.1	0.4	725.3	21.1
27	شركة سترجي القابضة	111.8	102.0	9.6	58.5	91.1
	قطاع الخدمات	808.2	795.2	1.6	839.7	(3.8)
28	شركة نقل وتجارة المواشي	115.8	115.0	0.7	89.2	29.8
	قطاع الأغذية	442.9	442.7	0.0	436.4	1.5
29	شركة أم القيوين للاستثمارات العامة	1,044.8	993.3	5.2	622.5	67.8
	الشركات غير الكويتية	198.9	196.2	1.4	177.4	12.1
	مؤشر الشال	741.3	742.4	(0.1)	636.2	16.5

مؤشر الشال هو عبارة عن مؤشر قيمة، يعتمد على القيمة السوقية المرجحة بنسبة 100% وفقاً لصيغ مؤسسة التمويل الدولية، والقيمة الأساسية للمؤشر هي 100 (كما في 1 أغسطس 1990).

من خلال ورش عمل وحلقات نقاشية لدعم رواد الأعمال

في المراحل المبكرة من إطلاق مشاريعهم

بنك بوبيان يواصل الاستثمار في الابتكارات التكنولوجية وتمكين الشركات الناشئة



عبدالرحمن الدعيج



عبدالعزیز الزان

يواصل بنك بوبيان التزامه المستمر بدعم المبادرين ورواد الأعمال والشركات الناشئة في الكويت، وتمكين مختلف القطاعات الواعدة، لاسيما في مجالات التقنية المالية والابتكار الرقمي، باعتبارهم قوة دافعة لخلق فرص جديدة وتحفيز الابتكار وتعزيز التنوع الاقتصادي. ويأتي ذلك في إطار استراتيجية البنك الهادفة إلى تمكين رواد الأعمال في المراحل المبكرة، من خلال تنظيم ورش عمل وحلقات نقاشية، تُركز على تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع قابلة للنمو والتوسع، بما يعزز مكانة البنك كشريك رئيسي في دعم الابتكار وريادة الأعمال.

** ورش عمل متخصصة للشركات الناشئة

وفي إطار هذه الجهود، نظم بنك بوبيان ورشتي عمل متخصصتين، استضاف خلالهما عددًا من المبادرين ورواد الأعمال المشاركين في البرنامج، لتزويدهم بالأدوات العملية والخبرات الضرورية للانطلاق بثقة نحو المستقبل.

أدار الورشة الأولى المدير التنفيذي للمنتجات الرقمية في بنك بوبيان، عبدالعزیز الزان، وجاءت تحت عنوان «تطوير النموذج الأولي» حيث تمت مناقشة كيفية بناء «تطوير النموذج الأولي» (MLP) (Minimum Lovable Product) فعال يجذب المستخدمين منذ اللحظة الأولى، من خلال تصميم مبتكر يتناسب مع خصائص المنتج المستهدف والجمهور المحلي.

وقال الزان «بناء نموذج أولي ناجح لا يتعلق فقط بالمنتج، بل بكيفية جذب المستخدمين منذ اللحظات الأولى. التركيز على احتياجات السوق وفهم سلوك المستهلك هو ما يحول الفكرة إلى مشروع له قيمة حقيقية.»

وأضاف أن تطوير الـ MLP يُمثل خطوة جوهرية في رحلة أي شركة ناشئة، إذ يسمح لها بالاختبار والتجريب وتقليل المخاطر قبل الدخول إلى السوق، وهو ما يساعد المبادرين على بناء مسار عملي أوضح يمهد نجاح مشاريعهم في المراحل الأولى.

وقد عكست هذه الورشة فلسفة بوبيان في استثمار موارده الداخلية وكفاءاته الوطنية عالية المستوى في خدمة منظومة ريادة الأعمال، بما يرسّخ مكانة البنك كمنصة لتبادل المعرفة والخبرات.

ورشة التخطيط المالي وإعداد الميزانيات

وشارك في الورشة الثانية الشريك الإداري والمدير التنفيذي لقطاع الأعمال في شركة Holistic للاستشارات «أحد أبرز شركاء البنك البارزين»، عبدالرحمن الدعيج، حيث ركزت على أساسيات إعداد الميزانيات وحساب الجدول الزمني للوصول إلى نقطة التعادل وتحقيق الأرباح.

وقال الدعيج «التخطيط المالي السليم هو العمود الفقري لأي مشروع ناشئ. عندما يعرف المبادر متى وكيف سيحقق مشروعه عوائد ملموسة، تقل المخاطر ويزداد التركيز على النمو الفعلي.»

وأوضح أن القدرة على إدارة الموارد المالية بكفاءة وتجنب الأخطاء الشائعة في المراحل الأولى تمثل عاملاً

بوبيان Boubyan

والخبراء، وتزويدهم بأدوات رقمية واستشارية حديثة تساعدهم على النجاح.

وأوضح البيان «بوبيان وشركاته التابعة تقدم منظومة متكاملة تشمل الحلول الاستشارية والمالية الرقمية والتوجيه الاستراتيجي والدعم اللوجستي والتقني، وكلها مصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الشركات الناشئة، ومساندة رواد الأعمال في تحقيق أهدافهم التوسعية في أسواق محلية وإقليمية.»

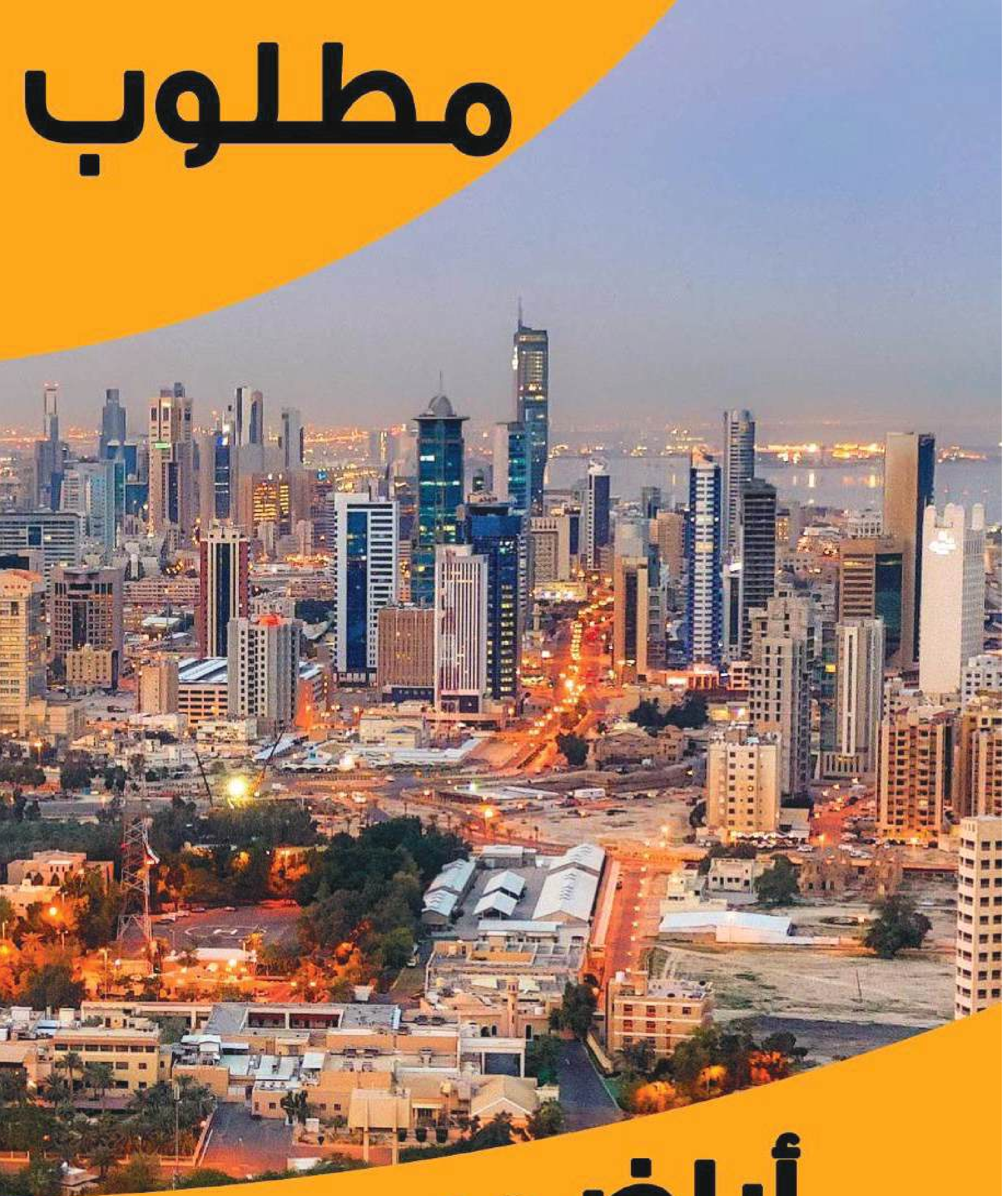
وأكد بنك بوبيان أن جميع مبادراته في مجال دعم رواد الأعمال تتماشى مع رؤية الكويت 2035، والتي تهدف إلى بناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، بما يسهم في إعداد جيل جديد من المبادرين القادرين على إطلاق مشاريع تكنولوجية مبتكرة، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني على المستويين الإقليمي والدولي.

أساسياً في نجاح أي شركة ناشئة، مشيراً إلى أن الأدوات العملية التي قدّمتها الورشة تساعد المبادرين على بناء أسس مالية متينة لمشاريعهم.

** تعزيز منظومة الابتكار والتمكين

ويأتي تنظيم ورش العمل والمحاضرات ليعكس استراتيجية البنك في الاستثمار بالموارد البشرية، إذ يسعى دائماً إلى تمكين الشباب الكويتي من اكتساب خبرات عملية مباشرة، وبناء قدراتهم لمواجهة تحديات السوق، موضحاً أن الاستثمار في الطاقات الشابة لا يقل أهمية عن الاستثمار المالي، فالعنصر البشري هو المحرك الأساسي للابتكار والتنمية طويلة المدى.

وشدد البنك في بيان صحافي أن هذه المبادرات لا تقتصر على نقل المعرفة، بل تهدف إلى بناء منظومة ابتكار متكاملة في الكويت، عبر ربط المبادرين بالشركاء



مطلوب

أراضي فضاء للشراء من المالك مباشرة

ضمن جوائز Private Banker International Global Wealth Awards 2025

بنك الخليج يحصد جائزة «أفضل تجربة عميل في الخدمات المصرفية الخاصة»

**نفتخر بحصولنا على هذا التكريم الدولي الذي يُسلط الضوء على جودة
تجربة عملاء الخدمات المصرفية الخاصة**

بما يتمشى مع أفضل الممارسات المصرفية العالمية، انطلاقاً من إيماننا بأن العلاقة المصرفية الحقيقية تقوم على الثقة، الشفافية، والابتكار في تقديم الحلول – وهذا ما نسعى لتجسيده كل يوم.“

ونوه إلى أن عميل إدارة الثروات الخاصة يحظى بمدير حساب شخصي يهتم بإدارة جميع الاحتياجات المصرفية له، ويزوده بالحلول المالية والاستثمارية التي تحقق أهدافه وتحافظ على ثروته وتساهم في تنميتها، علماً أن مدير الحساب يكون على أهبة الاستعداد في التواصل مع العميل وزيارته بشكل مستمر، كما يحصلون على بطاقة السحب الآلي التي تتيح الدخول لصالات المطارات، وتوفر خصومات عند حجز تذاكر السفر والفنادق، وكذلك يمكنهم الحصول على بطاقة ائتمانية (فيزا إنفينيت أو ماستركارد وورلد) تمنحهم تأمين شامل على الحوادث والسفر، وتتيح لهم الدخول لصالات المطارات، وخدمة Dine & Fly لخصومات المطاعم، وخدمة الكونسيرج المحلية، إلى جانب الاستفادة من المزايا الفريدة لبرنامج نقاط الخليج والخصومات والعروض الحصرية التي يطرحها البنك على مدار العام.

يذكر أن إدارة الثروات في بنك الخليج التي تم تأسيسها عام 2010، تحرص على تقديم خدمات نوعية لعملاء إدارة الثروات، تناسب مع احتياجاتهم وتتماشى مع أسلوب حياتهم، وتمكنهم من إجراء عملياتهم المصرفية بسهولة ويسر، الأمر الذي يساهم في استقطاب المزيد من ذوي الملاءة المالية المرتفعة الباحثين عن خدمات مصرفية أكثر تميزاً.



الشرائع والثروات، بما فيهم الجيل الجديد من المستثمرين. وعقب حصوله على الجائزة في حفل كبير أقيم في سنغافورة مؤخراً علق مساعد مدير عام الخدمات المصرفية الشخصية - إدارة الثروات سطاتم المرزوق بالقول: "نفخر بحصولنا على هذا التكريم الدولي الذي يُسلط الضوء على جودة تجربة العملاء في بنك الخليج، لا سيما عملائنا من أصحاب الثروات. وأضاف: «هذه الجائزة لا تُكرّم فقط خدماتنا الحالية، بل أيضاً التزامنا الدائم بتحسين وتطوير تجربة عملائنا عاماً بعد عام،

في إنجاز جديد يضاف إلى سجله الحافل، حصد بنك الخليج بنك الخليج جائزة "أفضل تجربة عميل في الخدمات المصرفية الخاصة"، وذلك ضمن جوائز Private Banker International- al Global Wealth Awards 2025، والتي تُعد من أبرز الجوائز الدولية في قطاع إدارة الثروات.

وتمنح جوائز Private Banker International Global Wealth Awards من قبل (Private Banker International (PBI)، وهي منصة عالمية مرموقة متخصصة في أخبار وتحليلات قطاع البنوك الخاصة وإدارة الثروات. ومنذ أكثر من 30 عامًا، تكرم جوائز PBI المؤسسات المالية التي تُظهر تميزًا ملحوظًا في تقديم الخدمات المصرفية الخاصة، والابتكار في إدارة الثروات، والريادة في تلبية تطلعات العملاء الأثرياء. تحظى هذه الجوائز بسمعة عالمية مرموقة، ويُنظر إليها على أنها معيار للجودة والابتكار والتميز في هذا القطاع المتخصص.

وتعد الجائزة تويجا لنهج بنك الخليج المستدام في تقديم تجربة مصرفية استثنائية مصممة خصيصاً لعملائه من أصحاب الثروات، حيث يركز البنك على تقديم مزيج متكامل من الخدمة الشخصية، الحلول الاستثمارية المصممة حسب الحاجة، والاهتمام بأدق تفاصيل العلاقة المصرفية.

ويعتبر هذا الإنجاز هو استمرار لنجاحات سابقة، إذ حصل بنك الخليج العام الماضي (2024) على جائزة "أفضل العروض للجيل القادم من الأثرياء" من نفس الجهة، في حفل أقيم في سنغافورة، مما يعكس ريادة البنك في تلبية احتياجات العملاء من مختلف

عطورات
مقامس
maqames -perfume
55205700



إنجاز نوعي للبنك يعكس ثقة المستثمرين الكبيرة به ومكانته المرموقة إقليمياً وعالمياً

KIB يحقق هامش تسعير قياسي لصكوك مستدامة ضمن الشريحة الثانية بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي وعائد سنوي 5.535%



الشيخ/ محمد الجراح الصباح



محمد سعيد السقا



رائد جواد بوخمسين

الإصدار المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية يعتبر خطوة مهمة، وفي سبيل تعميق دور وأهمية منتج الصكوك كإحدى الأدوات الرئيسية للعمليات المصرفية الإسلامية، حيث تقوم هذه الصكوك على مبدأ «الوكالة» الشرعي وأصبحت أداة الصكوك جزءاً مهماً في سوق التمويل العالمي».

وأضاف السقا: «هذا الإصدار يجسّد التزامنا المستمر بتقديم حلول مالية متخصصة ومبتكرة ترتبط بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والتي من شأنها أن تقود نحو اقتصاد مستدام، وستُخصّص الأموال المُجمّعة من خلال هذا الإصدار لتمويل أو إعادة تمويل المشاريع التي تتوافق مع إطار عمل KIB للاستدامة».

كابيتال، وبنك إنتش أس بي سي وشركة كامكو إنفست وشركة بيتك كابيتال، وشركة الدولي إنفست، وشركة كيو أن بي كابيتال، كمدراء رئيسيين مشتركين ومدراء سجل اكتتاب.

بدوره، علق نائب الرئيس التنفيذي للبنك، محمد سعيد السقا، قائلاً: «يمثل هذا الإصدار خطوة مهمة في إطار استراتيجية KIB لتنويع أدوات التمويل وتعزيز كفاءة هيكل رأس المال، حيث تم إصدار هذه الصكوك كأداة رأسمالية تحتسب ضمن الشريحة الثانية من قاعدة رأس المال بحسب معيار كفاية رأس المال (بازل 3) ومن المتوقع أن تحصل على تصنيف ائتماني بدرجة BBB+ من وكالة فيتش. إن هذا

أعلن بنك الكويت الدولي (KIB) عن نجاحه في تسعير صكوك مستدامة بمبلغ 300 مليون دولار أمريكي ضمن الشريحة الثانية من قاعدة رأسماله، وذلك استكمالاً لنهج البنك الاستراتيجي في تعزيز مركزه المالي بشكل ملموس والتزامه الثابت بممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG).

وقد حقق KIB نجاحاً كبيراً في تغطية الاكتتاب في هذه الصكوك بمعدل ربح يبلغ 5.535% سنوياً، حيث لاقى الإصدار إقبالاً من المستثمرين وصل إلى أكثر من 7 أضعاف حجم الصكوك المُصدرة، حيث فاق حجم الطلبات مبلغ 2.1 مليار دولار أمريكي، وتم تسعير الصكوك عند 175 نقطة أساس فوق معدل سندات الخزنة الأميركية.

ويُعدّ هذا التسعير عند هامش ربح قياسي هو الأدنى على الإطلاق لصكوك من الشريحة الثانية من قاعدة رأس المال، ما يمثل إنجازاً نوعياً للبنك، ويعكس ثقة المستثمرين الكبيرة بأداء KIB وتوجهاته الاستراتيجية، كما يعزز مكانته وسمعته المرموقة في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وتعقيباً على الإصدار، صرح رئيس مجلس إدارة البنك، الشيخ/ محمد الجراح الصباح، بأن «طرح وتسعير هذه الصكوك المستدامة يُعدّ تأكيداً على النتائج المتميزة والنجاحات المستمرة التي يحققها KIB، بما يعكس متانة مركزه المالي وجدارته الائتمانية في الأسواق الإقليمية والدولية، حيث إن قرار البنك بإصدار هذه الصكوك يأتي تطبيقاً لاستراتيجيته التوسعية المدروسة، بما يحقق الحفاظ على معدلات مناسبة لمعيار كفاية رأس المال وفقاً للمتطلبات الرقابية».

وأضاف الجراح: «أنه بعد استيفاء كافة الضوابط والإجراءات ذات العلاقة والحصول على الموافقات المطلوبة من الجهات المعنية، تم طرح وتسعير هذه الصكوك بنجاح في تاريخ 9 أكتوبر 2025، على أن يتم الإصدار والتسوية في تاريخ 16 أكتوبر 2025. وسيتم إدراج هذه الصكوك في سوق لندن للأوراق المالية».

من جانبه، صرح نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك، رائد جواد بوخمسين، بأن «طرح صكوك ضمن الشريحة الثانية لرأس المال يتماشى مع مبادراتنا الاستراتيجية لتعزيز المرونة المالية ويدعم جهودنا المستمرة في تعزيز هيكل السيولة، مما يعزز قدرتنا على خدمة عملائنا بشكل أفضل والاستجابة لمتطلبات الأسواق. إن هذا الإصدار يأتي ليؤكد أن الكويت تتمتع بمقومات اقتصادية قوية ومناخ جاذب للاستثمارات الدولية».

وأشار بوخمسين إلى أن الإصدار لاقى إقبالاً كبيراً من المستثمرين، ما يؤكد الثقة التي يوليها السوق العالمي لـ KIB بشكل خاص وللقطاع المصرفي الكويتي الإسلامي بشكل عام. وأضاف: «هذا الإصدار يتوافق مع أسس الاستدامة، مما يعكس التزامنا العميق بمسؤوليتنا المصرفية واستراتيجيتنا المتكاملة لدمج معايير الاستدامة في جوانب عملياتنا المصرفية والتي من شأنها أن تقود نحو نمو مستدام».

وأعرب بوخمسين عن تقديره للجهود المبذولة من الأطراف المشاركة والتي ساهمت في ترتيب ونجاح هذا الإصدار، حيث تمت الاستعانة بمجموعة عالمية مرموقة لإدارة الإصدار، شملت سيتي جروب وبنك ستاندرد تشارترد كمنسقين عالميين، بالإضافة إلى شركة بنك السلام كابيتال، وأرقام

إطلاق حصري لمشروع سكني متكامل في ميلتون كينز

أعيان العقارية ومجموعة بيركلي يحتفلان بمرور خمس سنوات من الشراكة الناجحة



كريس فرايم:



عبد الله الصانع:

• مشروع ميلتون كينز إضافة نوعية لمحفظه مجموعة بيركلي العقارية

• الشراكة الحصرية مع «مجموعة بيركلي» تؤكد قدرة أعيان العقارية على تسويق المشروع

على خبرتنا العميقة في السوق العقاري وقدرتنا على تلبية طموحات عملائنا. ومن جهته، صرّح كريس فرايم، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا والهند في «مجموعة بيركلي»: إن منح الحقوق الحصرية لشركة أعيان العقارية هو انعكاس مباشر لثقتنا الكبيرة بخبراتهم الطويلة في السوق العقاري، وقدرتهم الفائقة على إيصال قيمة مشاريعنا وجودتها للمستثمرين الذين يبحثون عن التميز والموقع الاستراتيجي في بريطانيا. نحن نؤمن بأن المشاريع الجديدة في ميلتون كينز وبات تشكل إضافة نوعية لمحفظه استثمارات عملائنا، حيث تقدم هذه الوجهات مزيجاً متوازناً بين العوائد الاستثمارية المجزية والحياة العصرية الراقية في مدن تعد من بين الأسرع نمواً والأكثر أماناً في المملكة المتحدة. كما نتطلع من خلال هذه الشراكة إلى تعزيز وصول المستثمر الكويتي والخليجي إلى أفضل الفرص العقارية الدولية، ودعمهم في بناء مستقبل استثماري مستدام قائم على الثقة والقيمة.

هذا التوسع بعد النجاح الكبير الذي تحقق مؤخراً في تسويق مشروعين بارزين لعملائها الكويتيين، الأول في مدينة برمنغهام التي تشهد ازدهاراً اقتصادياً كبيراً، والثاني في مدينة سلاو التي توفر فرصاً عقارية واعدة بفضل موقعها الحيوي الذي لا يبعد سوى 15 دقيقة بالقطار عن محطة بادينغتون. وتتميز جميع هذه المشاريع بأسعارها الابتدائية التنافسية، مما يتيح فرصة مثالية للمستثمرين والراغبين بالشراء. وبهذه المناسبة، أشاد عبد الله الصانع، نائب الرئيس التنفيذي للاستثمار لشركة أعيان العقارية، بالعلاقة المتينة مع «مجموعة بيركلي»، والتي أثمرت بمنح «أعيان» الشراكة الحصرية لتسويق هذا المشروع المنتظر في ميلتون كينز. وأضاف الصانع بأن هذا المشروع سيقدم مفهوماً جديداً للحياة العصرية على مدى السنوات القادمة. كما سنطلق حملة تسويقية واسعة في الكويت لتعريف عملائنا بهذه الفرصة المميزة للسكن والاستثمار في بيئة متكاملة. إن ثقة 'بيركلي' بنا هي شهادة

احتفالاً بمرور خمس سنوات من الشراكة الاستراتيجية المثمرة والناجحة، أعلنت شركة أعيان العقارية، الرائدة في القطاع العقاري، عن تحالفها مع «مجموعة بيركلي»، إحدى أعرق شركات التطوير العقاري في المملكة المتحدة. ويأتي هذا الإعلان ليتوج مسيرة حافلة بالإنجازات شهدت نجاحاً في تسويق المشاريع السكنية الفاخرة في مدن بريطانية رئيسية مثل لندن، برمنغهام، سلاو، ووردينغ، مما رسّخ الثقة لدى قاعدة واسعة من المستثمرين الكويتيين والخليجيين. وفي خطوة تعكس متانة هذه العلاقة، حصلت «أعيان العقارية» على الحقوق الحصرية لإطلاق وتسويق أحدث وأضخم مشاريع «بيركلي» في مدينة ميلتون كينز، الذي يعيد تعريف مفهوم الحياة العصرية في قلب بريطانيا.

وضمن جهودها التسويقية، ستنظم شركة «أعيان العقارية» فعالية خاصة وحصرية في الكويت، ستكون على شكل لقاءات فردية تهدف إلى منح العملاء والمهتمين فرصة شاملة للتعرف على تفاصيل المشاريع المطروحة في ميلتون كينز، سلاو، وبرمنغهام. خلال هذه اللقاءات، سيتمكن المستثمرون من الاجتماع بشكل مباشر مع ممثلين عن «مجموعة بيركلي» (المطور العقاري)، بالإضافة إلى مستشار قانوني متخصص، ومستشار تمويل، الذي سيقدم شرحاً وافياً حول آليات الحصول على التمويل الإسلامي لشراء الوحدات العقارية، مما يوفر حلاً متكاملًا للمشتريين.

يمثل المشروع الجديد في ميلتون كينز نقلة نوعية في حجم المشاريع التي تطرحها "مجموعة بيركلي"، حيث سيتم تطويره على مراحل متعددة تمتد لأكثر من 15 عاماً. ويشتمل هذا المشروع على ما يزيد عن 4,500 وحدة سكنية متنوعة، من الشقق السكنية والفلل ذات المخططات والمساحات المختلفة، والمصممة بعناية لتلبية كافة احتياجات وتطلعات السكان والمستثمرين. وقد تم تصميم المشروع ليكون مجتمعاً سكنياً متكاملًا يجمع بين الرفاهية، والموقع المثالي، والبيئة الحيوية التي تشجع على نمط حياة صحي ونشط.

كما تتمتع مدينة ميلتون كينز بموقع استراتيجي فريد ضمن ما يُعرف بـ «المثلث الذهبي» الذي يربط بين المراكز الأكاديمية والاقتصادية العالمية في أوكسفورد، لندن، وكامبريدج. هذا الموقع المتميز يجعلها واحدة من أكثر الوجهات جاذبية في السوق العقاري في المملكة المتحدة، حيث توفر شبكة المواصلات الحديثة والمتطورة سهولة الوصول إلى أهم المراكز الأكاديمية والاقتصادية في البلاد، مما يجعلها خياراً مثالياً للعائلات والمهنيين الباحثين عن توازن بين الحياة العملية والشخصية.

جدير بالذكر بأن الشراكة لا تقتصر على مشروع ميلتون كينز، فقد حصلت «أعيان العقارية» أيضاً على حقوق تسويق لأحد أحدث المشاريع المميزة في مدينة بات التاريخية. وتُعرف بات بأنها إحدى أكثر المدن أماناً في المملكة المتحدة، وتصنف ضمن مواقع التراث العالمي، والمشروع الجديد فيها سيقدم وجهة نابضة بالحياة تمزج بين الطابع التاريخي العريق للمدينة والحداثة العصرية. ويأتي

بنك قطر الوطني: تسارع متوقع في نمو الاقتصاد الأمريكي خلال 2025



توقع بنك قطر الوطني QNB أن ينمو الاقتصاد الأمريكي هذا العام بأكثر من 2 % بدعم من الاستهلاك القوي والاستثمار الخاص.

وأوضح التقرير الأسبوعي الصادر عن البنك أن التقديرات في مطلع العام كانت تشير إلى تباطؤ طفيف في وتيرة النمو، إلا أن السياسات الجديدة التي أقرتها الإدارة الأمريكية ساهمت في تعزيز ثقة الأسواق، مما انعكس إيجاباً على المؤشرات الاقتصادية، التي بدأت بدورها تظهر بوادر تسارع في النشاط الاقتصادي.

وذكر التقرير أن مؤشر GDP Now، الصادر عن بنك الاحتياطي الفيدرالي في أتلانتا، يعد نموذجاً فورياً لرصد النمو الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأمريكي خلال الربع الحالي.

وأبرز أن المؤشر يعتمد على مجموعة واسعة من البيانات الاقتصادية عالية التردد التي تغطي قطاعات رئيسية، ما يجعله أداة دقيقة في قياس الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

وتشير أحدث التقديرات المتوفرة إلى معدل نمو سنوي يبلغ 3.8 % في الربع الثالث من عام 2025، وهو تسارع كبير في النشاط مقارنة بالانكماش الذي بلغت نسبته 0.6 % في الربع الأول من العام الحالي.

وأرجع التقرير تسارع النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة إلى عاملين رئيسيين؛ يمثل الأول في مساهمة استهلاك الأسر، الذي يشكل نحو 70 % من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، بدفعة قوية للنمو، مدعوماً بمزيج من معدلات التوظيف المتينة - رغم بعض التراجع - والثروة الصافية القياسية للأسر، إلى جانب توفر الائتمان بشكل كاف.

وأشار إلى تسارع نمو مبيعات التجزئة المعدلة حسب التضخم إلى 1.7 % على أساس سنوي، متجاوزة متوسط العام الماضي الذي سجل تراجعاً بنسبة 0.3 %.

وذكر أن معدل البطالة البالغ 4.3 % لا يزال ضمن نطاق التوظيف المتوازن، في حين حققت الإيرادات نمواً ثابتاً بالقيمة الحقيقية، متجاوزة التضخم، مما يساعد في الحفاظ على قوة الدخل الإجمالي للأسر، مع دعم إضافي من ارتفاع أسعار الأسهم التي تشكل 35 % من صافي ثروة الأسر.

ونوه في هذا الصدد إلى أن النمو السنوي بنسبة 14 % في

وذكر التقرير أن هذا المقياس يتتبع السلع الرأسمالية غير المرتبطة بالصناعة الدفاعية ويستثني طلبات الطائرات، التي عادة ما تتأثر بشدة بالمشتريات غير المنتظمة، وبالتالي تكون أقل دقة.

ولفت إلى أنه في الأشهر الأخيرة، نما هذا المؤشر بمعدل يقارب 4 % على أساس سنوي، وهو تسارع ملحوظ مقارنة بمتوسط انكماش بلغ 0.9 % في العام الماضي.

وأكد التقرير على أن هذه الزيادة في الاستثمار تأتي نتيجة الطلب المتزايد على المعدات والتقنيات، إلى جانب الحوافز التشريعية مثل قانون الرقائـق والعلوم (CHIPS Act)، وقانون خفض التضخم، وبرامج البنية التحتية التي تدعم إنشاء مصانع أشباه الموصلات والطاقة النظيفة.

وختم التقرير تحليله بالتنبؤ به إلى أن جودة أرباح الشركات والعوائد المرتفعة المتوقعة على رأس المال تشجع الشركات على المضي قدماً في مشاريع طويلة الأجل، ما يسهم في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي الأمريكي خلال الفترة المقبلة.

المؤشرات الرئيسية له تأثير كبير على الثروة، مما يوفر تأثيراً إيجابياً يعزز معنويات الاستهلاك فيما تظل قنوات الاقتراض ديناميكية، حيث نما إجمالي الائتمان الممنوح للأسر بمقدار 352 مليار دولار أمريكي في الربعين الأولين ويستمر في دعم الإنفاق خلال هذا الربع.

وأكد التقرير أن هذه العوامل مجتمعة تساهم في الحفاظ على استهلاك الأسر كمحرك رئيسي لزخم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث يمثل ثلثي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المتوقع لهذا الربع.

أما العامل الثاني في النمو الذي استند إليه التقرير الأسبوعي في تحليله، فهو الأداء القوي للاستثمار التجاري، بدعم من الظروف المالية الملائمة، والحوافز والنفقات الرأسمالية المتعلقة بالتكنولوجيا والذكاء الاصطناعي.

وأشار إلى أن بيانات "طلبات السلع الرأسمالية الأساسية" تشهد نمواً متسارعاً وهي إشارة آتية ونموذجية للنفقات الرأسمالية للقطاع الخاص.

بكين ترد على واشنطن برسوم هوائى خاصة على السفن الأمريكية بدءاً من 14 أكتوبر



السفن التي ترفع علم الولايات المتحدة، أو التي تم بناؤها في الولايات المتحدة، أو التي تملكها أو تسيطر عليها أو تشغيلها شركات أمريكية، وذلك وفقاً للوائح البحرية الدولية الصينية، وأيضاً لحماية مصالح الصناعات المحلية.

ومن المقرر أن تدخل هذه الإجراءات المضادة حيز التنفيذ في نفس الوقت الذي ستفرض فيه الولايات المتحدة رسوماً إضافية على السفن الصينية الثلاثة المقبل الموافق 14 أكتوبر.

وبحسب المتحدث، تحت الصين الجانب الأمريكي على تصحيح أخطائه والعمل مع الصين لإيجاد حل من خلال التشاور والتعاون على قدم المساواة.

أكدت وزارة التجارة الصينية، أن الإجراءات المضادة التي اتخذتها بكين، رداً على الرسوم الإضافية التي ستفرضها الولايات المتحدة على السفن الصينية، هي إجراءات «دفاعية مشروعة» تهدف إلى الحفاظ على بيئة تنافسية عادلة في أسواق الشحن الدولي وبناء السفن.

وقال متحدث باسم وزارة التجارة في بيان أوردته وكالة أنباء (شينخوا) الصينية، «إن الخطوة الأمريكية هي إجراء أحادي الجانب ذو طابع تمييزي واضح، ويضر بشدة بمصالح الشركات الصينية».

وأوضح المتحدث، أن السلطات الصينية ستفرض رسوم موانئ خاصة على السفن ذات الصلة بالولايات المتحدة، بما في ذلك

عودة التهديد بفرض رسوم جمركية إضافية بنسبة 100 % على الصين



هدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بفرض رسوم جمركية إضافية بنسبة 100 % على الصين، وضوابط على تصدير البرمجيات الاستراتيجية إليها اعتباراً من الأول من نوفمبر المقبل.

ويأتي تهديد الرئيس الأمريكي بفرض الرسوم الجمركية بعد أن فرضت الصين قيوداً صارمة على تصدير المعادن النادرة.

وقال ترامب في منشور على منصة / تروث سوشيل / إنه «بناء على هذا الموقف غير المسبوق... ستفرض الولايات المتحدة الأمريكية رسوماً جمركية بنسبة 100 % على الصين، بالإضافة إلى أي رسوم جمركية تدفعها حالياً».

وأوضح الرئيس الأمريكي أنه قرر فرض هذه الرسوم الجديدة بسبب ضوابط التصدير التي وضعتها الصين على العناصر الأرضية النادرة. وأضاف ترامب أنه «اعتباراً من أول نوفمبر 2025 أو قبل ذلك، اعتماداً على أي إجراءات أو تغييرات أخرى تتخذها الصين، ستفرض الولايات المتحدة رسوماً جمركية بنسبة 100 % على الصين، بالإضافة إلى أي تعريف يدفعونها حالياً».

ذعر سلبيات الحرب التجارية يلوح في الأفق

إس آند بي 500 يخسر 1.2 تريليون دولار خلال 40 دقيقة



على مسار أسوأ أداء سنوي له منذ عام 1973. ومع تجدد مخاوف الحرب التجارية واستمرار عدم اليقين بشأن الاحتياطي الفيدرالي، والإغلاق الذي تشهده الحكومة الأميركية، كل هذا يزيد من غموض الموقف الاقتصادي في أميركا ما ينعكس على وول ستريت. ورغم كل ذلك فقد ارتفع مؤشر ستاندرد آند بورز 500 بنسبة 34 % خلال ستة أشهر، وهي زيادة لم يشهدها سوى عشر مرات سابقة منذ عام 1930، ما يعني أن الأسهم الأميركية ما زالت تحظى بثقة المستثمرين رغم كل الظروف الأخرى.

لكن وضع السوق الآن مختلف تماماً عما كان عليه في أبريل 2025، فمن الواضح الآن أن اتفاقية التجارة أصبحت تركز بشكل كبير على الصين. علاوة على ذلك تتسارع ثورة الذكاء الاصطناعي بوتيرة غير مسبوقة، وتستثمر الشركات السبع الكبار أكثر من 100 مليار دولار في النفقات الرأسمالية ربع السنوية. يمثل الذكاء الاصطناعي الآن نحو 40 % من الإنفاق الرأسمالي لمؤشر ستاندرد آند بورز 500. كما يشهد الدولار انخفاضاً سريعاً، إذ انخفض الآن بأكثر من 10 % منذ بداية العام حتى تاريخه، وهذا يضع الدولار

ألقى الرئيس الأميركي دونالد ترامب اجتماعه مع نظيره الصيني شي جين بينغ، مشيراً إلى أنه سيفرض زيادة هائلة في الرسوم الجمركية المفروضة على بكين. بعد 40 دقيقة فقط من تصريح الرئيس الأميركي خسر مؤشر ستاندرد آند بورز 500 نحو 1.2 تريليون دولار من قيمته السوقية.

عودة الحرب التجارية

واتهم ترامب الصين بالكذب وفرض ضوابط على تصدير المعادن الأرضية النادرة، وألقى ترامب اجتماعه الذي كان مقرراً بعد أسبوعين مع الرئيس الصيني متوعداً برسوم غير مسبوقة.

لطالما كانت المعادن الأرضية النادرة ذات أهمية بالغة بالنسبة لترامب، وفي الفترة التي شهدت فيها العلاقات بين الولايات المتحدة والصين حرباً تجارية أعطى ترامب الأولوية للمعادن الأرضية النادرة.

تُعد هذه المعادن أساسية لإنتاج الأسلحة والرقائق والذكاء الاصطناعي والنفوذ الاستراتيجي، وتحصل الولايات المتحدة على نحو 70 % من معادنها الأرضية النادرة من الصين.

عندما تم توقيع أول اتفاقية تجارية بين الولايات المتحدة والصين في 12 مايو، كانت المعادن الأرضية النادرة عنصراً أساسياً.

والآن يقول الرئيس ترامب إن الصين تحاول فرض ضوابط على تصدير هذه المعادن، وأنهار السوق على وقع هذا العنوان الرئيسي، خوفاً من عودة الحرب التجارية.

وضع الأسهم الأميركية

وانخفض مؤشر داو جونز بمقدار 879 نقطة، أي بنسبة 1.9 %، وتراجع مؤشر إس آند بي 500 الأوسع نطاقاً بنسبة 2.71 %، بينما هبط مؤشر ناسداك المركب الثقيل على التكنولوجيا بنسبة 3.56 %.

وبنهاية اليوم سجل مؤشر إس آند بي 500 خسائر قدرها 1.5 تريليون دولار.

العملات المشفرة تفقد 6 مليارات دولار

أسعار عملات «ريبل» و«دوج كوين» تهوي بأكثر من 30 %



هبطت الأسهم والنفط والعملات المشفرة في حين اندفع المستثمرون نحو أصول الملاذ الآمن مثل السندات الأميركية والذهب.

تهديدات ترامب للصين تشعل خسائر الأسواق

جاءت تصريحات ترامب بعد أن هدد في وقت سابق من يوم الجمعة باتخاذ إجراءات تجارية ضد الصين، مشيراً إلى القيود «العنصرية» التي فرضتها بكين على صادرات المعادن النادرة. وأضاف ترامب أنه لم يعد هناك سبب للقاء الرئيس الصيني شي جين بينغ على هامش قمة «أبيك» المقرر عقدها في كوريا الجنوبية في وقت لاحق من الشهر الجاري.

وكانت الأسواق قد شهدت تفاؤلاً مفرطاً خلال الفترة الماضية، إذ تدفق المستثمرون إلى مختلف فئات الأصول من الأسهم إلى السندات والعملات المشفرة، قبل أن يبذل إعلان ترامب تلك المكاسب السريعة.

حالة من عدم اليقين في الأسواق وتسبب في موجة بيع للأصول عالية المخاطر. وأضاف أن مكتب المشتقات بالشركة شهد طلباً متزايداً على أدوات التحوط ضد الهبوط طوال اليوم.

ووفق بيانات من منصة «كوين غلاس» (Coinglass)، تم تصفية أكثر من 7.3 مليار دولار من الرهانات على الأصول المشفرة خلال 24 ساعة، منها 6.6 مليار دولار في مراكز شراء، و673 مليون دولار في مراكز بيع. وتسارعت وتيرة التصفية إلى 6.5 مليار دولار خلال الساعات الأربع الأخيرة عقب إعلان ترامب.

انهارت أسعار العملات الأصغر والأقل سيولة بشكل أكثر حدة؛ إذ هبطت عملة «إيثرب» بأكثر من 17 %، بينما تراجعت «ريبل» و«دوج كوين» بأكثر من 30 %.

وأدى تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والصين إلى تراجع الأسواق العالمية يوم الجمعة، إذ

هوت أسعار العملات المشفرة بعد أن قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إنه سيفرض رسوماً جمركية إضافية بنسبة 100 % على الصين وضوابط تصدير البرمجيات، ما أدى إلى تصفية مراكز استثمارية بأكثر من 6 مليارات دولار خلال ساعة واحدة.

يُعدّ هذا التراجع هو الأكبر منذ أوائل أبريل على الأقل. انخفض سعر «بتكوين»، أكبر عملة مشفرة، بما يفوق 12 % بعد إعلان ترامب على منصته «تروث سوشال»، قبل أن تقلص خسائرها. وتداول «بتكوين» الآن عند حوالي 112,000 دولار، مقارنة بأعلى مستوياتها على الإطلاق عند 126,250 دولاراً يوم الاثنين.

تصفية مراكز واستثمارات بمليارات الدولارات

قال رافي دوشي، الشريك المشارك للأسواق لدى شركة الوساطة «فالكون إكس» (FalconX)، إن تجدد الحرب التجارية بين الصين والولايات المتحدة يوم الجمعة أثار

الذهب يرتفع فوق 4000 دولار بدعم من رسوم ترايب على الصين



فإنه اعتبارًا من 1 نوفمبر 2025 (أو قبل ذلك، اعتمادًا على أي إجراءات أو تغييرات أخرى تتخذها الصين)، ستفرض الولايات المتحدة الأميركية رسومًا جمركية بنسبة 100 % على الصين، بالإضافة إلى أي رسوم جمركية تدفعها حاليًا. كما سنفرض في اليوم نفسه قيودًا على تصدير أي وجميع البرمجيات الحيوية».

واختتم ترامب منشوره بالقول: «من المستحيل تصديق أن الصين أقدمت على مثل هذا الإجراء، لكنها فعلت، والباقي أصبح تاريخًا. شكرًا لاهتمامكم بهذا الأمر!».

أقوى تصعيد منذ بداية الحرب التجارية

يشير مراقبون إلى أن خطوة ترامب الأخيرة تمثل «أقوى تصعيد منذ بداية الحرب التجارية»، وتأتي رداً على إعلان الصين فرض قيود تصدير جديدة على المعادن النادرة والمنتجات التكنولوجية الحساسة. بحسب رويترز.

ويأتي هذا التصعيد في إطار التوتر التجاري المستمر بين الولايات المتحدة والصين، والذي تصاعد خلال السنوات الأخيرة بسبب قضايا تتعلق بالرسوم الجمركية، وسلاسل التوريد، والتكنولوجيا المتقدمة، وملف الذكاء الصناعي والرقائق الإلكترونية.

وتخوض القوتان الاقتصاديتين منذ عام 2018 نزاعًا تجاريًا واسع النطاق تخللته موجات متبادلة من الرسوم والعقوبات، وسط مخاوف من اتساع نطاق المواجهة وتأثيرها على الاقتصاد العالمي.

وساهمت المخاطر الجيوسياسية، وعمليات الشراء القوية من البنوك المركزية، وتدفقات صناديق الاستثمار المتداولة، إلى جانب توقعات خفض الفائدة الأميركية وعدم اليقين الناتج عن التوترات التجارية، في تعزيز مكاسب المعدن الأصفر.

وتجاوز الذهب حاجز 4000 دولار للأونصة للمرة الأولى الأسبوع الماضي، ومع ارتفاعه بنسبة 53 % منذ بداية عام 2025، يتجه لتسجيل أفضل أداء سنوي له منذ عام 1979، متفوقًا على مكاسب البيتكوين البالغة 30 % ومؤشر S&P 500 الذي ارتفع بنحو 15 %.

موقف عدواني غير مسبوق

ذكر الرئيس الأميركي أن الصين اتخذت موقفًا «عدوانيًا وغير مسبوق» في مجال التجارة، بعد أن أرسلت - بحسب قوله - «رسالة عدائية للغاية إلى العالم» تعترزم فيها فرض قيود تصدير واسعة النطاق على معظم منتجاتها، اعتبارًا من الأول من نوفمبر 2025، تشمل جميع الدول دون استثناء.

وقال ترامب، في منشور على منصته «تروث سوشيال»، إن الخطوة الصينية «تشكل سابقة خطيرة في التجارة الدولية وإهانة أخلاقية في التعامل مع الدول الأخرى»، مضيفًا «هذا القرار يؤثر على جميع الدول دون استثناء، ومن الواضح أنه كان خطة وضعتها منذ سنوات».

وأوضح أنه «ردًا على هذا الموقف غير المسبوق»، وبالحديث فقط باسم الولايات المتحدة الأميركية، وليس عن الدول الأخرى التي تعرضت للتهديد ذاته،

واصل الذهب ارتفاعه بأكثر من 1 % متجاوزًا مستوى 4000 دولار للأونصة، بعد إعلان الرئيس الأميركي دونالد ترامب أن الولايات المتحدة ستفرض رسومًا جمركية إضافية بنسبة 100 % على الواردات الصينية، إلى جانب قيود على تصدير جميع البرمجيات الأميركية الحيوية، اعتبارًا من الأول من نوفمبر المقبل.

أفضل أداء سنوي منذ عام 1979

ارتفع سعر الذهب الفوري بنسبة 1.6 % ليصل إلى 4,035.39 دولار للأونصة وقت إعداد التقرير، بعدما سجل المعدن النفيس مكاسب أسبوعية بلغت 3.2 % بنهاية الأسبوع الماضي. كما صعدت العقود الآجلة للذهب في الولايات المتحدة لتسليم ديسمبر/كانون الأول بنسبة 1.3 % لتصل إلى 4,024.40 دولار للأونصة.

وجاء هذا الارتفاع مدعومًا أيضًا بتراجع الدولار الأميركي بنسبة 0.6 %، ما جعل الذهب المقوّم بالدولار أكثر جاذبية للمشتريين في الخارج.

وامتدت مكاسب المعادن الثمينة إلى الفضة، التي ارتفعت بنسبة 1 % لتصل إلى 50.21 دولار للأونصة وقت إعداد هذا التقرير، بعد أن لامست يوم الخميس أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 51.22 دولار، مسجلة مكاسب سنوية بلغت نحو 70 % حتى الآن.

ويُنظر إلى الذهب، الذي بلغ مستوى قياسيًا جديدًا عند 4,059.05 دولار للأونصة يوم الأربعاء، بوصفه ملأًا آمنًا في فترات عدم اليقين الاقتصادي.

بالتزامن مع فوزها بجائزة أفضل شركة مجوهرات على مستوى الشرق الأوسط جوهرة الكويت تشارك في سلسلة من المعارض بالربع الرابع من عام 2025



إلى الذهب كوسيلة للحفاظ على قيمة أموالهم، فضلاً عن أن الذهب تاريخياً يعتبر وسيلة فعالة لحفظ القيمة على المدى الطويل. بينما يمكن أن تفقد العملات قيمتها بسبب التضخم، فإن الذهب غالباً ما يحتفظ بقيمته أو تزداد قيمته بمرور الوقت، وبالإضافة إلى قيمته كاستثمار، يُعتبر الذهب مادة جذابة تستخدم في صناعة المجوهرات، حيث يُفضل الكثيرون اقتناء المجوهرات الذهبية لمظهرها الجمالي وكونها تعكس الذوق الشخصي، لأنه وبشكل عام، تعتبر العوامل الاقتصادية والثقافية والنفسية جميعها مرتبطة بقرار الشراء لدى الأفراد، مما يفسر استمرار الإقبال على الذهب حتى في ظل ارتفاع أسعاره.



مجددي فرح

الجديدة، لافتاً إلى أن جوهرة الكويت تقدم في المعارض التي تشارك فيها عروض حصرية وخصومات تصل إلى 35% على المصنعية لعياري 21 و18، وخصومات تصل إلى 50% على أطقم الألماس واللؤلؤ، بالإضافة إلى تشكيلات حصرية لكل معرض بحسب موقعه وأذواق رواده، مما يجعلها وجهة مثالية للمتسوقين.

واختتم بالإشارة إلى مجموعة من الأسباب التي تفسر الإقبال على شراء الذهب رغم ارتفاع أسعاره من 21 إلى 35 ديناراً، والتي من أهمها أن الذهب يُعتبر ملائماً واستثماراً آمناً خلال الأوقات الاقتصادية الصعبة، فعندما تتقلب الأسواق أو تتزايد المخاوف من التضخم، يلجأ المستثمرون

في إطار جهودها المستمرة لتعزيز وجودها في السوق وزيادة مبيعاتها، أعلنت شركة جوهرة الكويت عن مشاركتها في سلسلة من المعارض في الربع الرابع من عام 2025، حيث تشارك جوهرة خلال شهر أكتوبر في معرض «هي» الذي يقام في 360 مول بالفترة من 8 وحتى 13 أكتوبر 2025، والذي يأتي كجزء من استراتيجيتها لدعم المبيعات في موسم المناسبات.

وفي هذا السياق، صرح المدير العام لشركة جوهرة في دولة الكويت مجدي فرح، قائلاً: «تأتي مشاركتنا في هذه المعارض لتلبية احتياجات عملائنا خلال موسم المناسبات، حيث نهدف إلى تقديم أفضل المنتجات والعروض التنافسية، ونحن فخورون بتقديم مجموعة جديدة وحصرية من المجوهرات التي تلبي أذواق جميع عملائنا، مشيراً إلى أن المعرض يتزامن مع فوز شركة جوهرة بجائزة أفضل شركة مجوهرات بقطاع التجزئة للمجوهرات والحلي على مستوى الشرق الأوسط.

وأردف موضحاً توجه شركة جوهرة الكويت إلى التوسع في فروعها لتعزيز وجودها في السوق الكويتي، مشيراً إلى أن الخطة المستقبلية للتوسع تشمل الوصول إلى وجود 25 فرع في الكويت، وحتى الآن نجحنا في تأسيس 20 فرعاً موزعة على مناطق السالمية وحولي والمباركية والغيت مول والكوت مول والأفنيوز والخيران مول والوير هاوس في الصباحية. ويجري حالياً التجهيز لفرع جديد في مجمع أفنتورا بمدينة جابر الأحمد، حيث تتوجه الشركة نحو تغطية التوسع العمراني في الكويت والمدن الإسكانية

عطائورات مقاميس maqames -perfume

55205700



استبيان «الاقتصادية»

أكتوبر 2025

تتواءم مع خطوة زيادة ساعات التداول، حيث أن طرح المزيد من الأدوات الاستثمارية سيشكل عمق للسوق ويخرج به من دائرة التدوير والمضاربات الضارة، فيما يرسخ الاستثمار الانتقائي طويل الأجل.

الذين تلاحظ إقبالهم وعودتهم بقوة مؤخراً. خفض الرسوم والعمولات سيحفز على مزيد من التداولات، وسيكون خطوة مجدية وإيجابية وعامل تحفيز للسوق على الابتكار والسعي لجذب شركات جديدة والتوسع في طرح أدوات استثمارية عديدة

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكملاً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان أكتوبر 2025 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة في الشركات عموماً، وهي قضية «خفض العمولات الخاصة بالتداولات».

التساؤل مستحق، والقضية مهمة، خصوصاً في ظل زيادة ساعات التداول في البورصة لنصف ساعة إضافية، وتحسن مستويات السيولة، وارتفاع معدلاتها بنسب كبيرة وقياسية.

أيضاً الخطوة تهدف إلى تحسين وترسيخ تنافسية السوق وجذب أكبر عدد من المستثمرين الأفراد

السؤال

هل تؤيد خفض نسب العمولات على التداولات لتحفيز المستثمرين وجذب المزيد من السيولة؟

نعم ☐

لا ☐

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل للتغيير»

عبر الواتساب 50300624

عبر موقع الجريدة الإلكتروني: <https://aleqtisadyah.com>

حساب «الاقتصادية» على (X) <https://x.com/Aleqtisadyahkw>

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



نستقبل الاخبار على البريد التالي: news@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اشترك مجاناً ليصلك العدد
50300624
أرسل «اشترك» عبر الواتس اب

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

تابعونا
@aleqtisadyahkw
www.aleqtisadyah.com

عدد الصفحات 27

رقم العدد 478

جريدة إلكترونية كويتية يومية

الأحد 20 من ربيع الآخر 1447 هـ • 12 أكتوبر 2025 م • السنة الثانية

225 مليار دولار قيمة الذهب المملوك لصناديق الاستثمار المتداولة الأميركية



شهدت أسعار الذهب قفزات كبيرة خلال عام 2025، ما دفع المستثمرين ليس فقط إلى شراء الذهب المادي، ولكن أيضاً إلى زيادة استثماراتهم في صناديق الذهب المتداولة.

وارتفعت قيمة الذهب لدى صناديق الذهب المتداولة بصورة غير مسبقة، وكانت الولايات المتحدة الأميركية مثلاً بارزاً على ذلك، إذ هرع الأميركيون إلى هذه الصناديق لتأمين مدخراتهم وتحقيق بعض المكاسب. وصل إجمالي قيمة الذهب المملوكة لصناديق الاستثمار المتداولة الأميركية المرتبطة بالذهب المادي إلى مستوى قياسي بلغ 225 مليار دولار، بحسب شركة مورنينغ ستار ديركت.

وتضاعفت حيازات الذهب خلال السنوات القليلة الماضية، مدفوعة بتدفقات المستثمرين الضخمة وارتفاع أسعار الذهب. وقبل جائحة 2020 كانت حيازات الذهب في أميركا أقل بـ 5:4 مرات لتصل إلى 50 مليار دولار.

استقطبت صناديق الاستثمار المتداولة الأميركية المرتبطة بالذهب المادي تدفقات صافية قياسية بلغت 33 مليار دولار في

سعر الذهب في ديسمبر كانون الأول 2026 إلى 4900 دولار للأوقية، من 4300 دولار سابقاً، مستنداً إلى التدفقات القوية في صناديق المؤشرات الغربية المدعومة بالذهب وتوقعات استمرار مشتريات البنوك المركزية.

يُقبل المستثمرون على صناديق الذهب بشكل غير مسبوق. ومنذ بداية عام 2025 ارتفع سعر أوقية الذهب بأكثر من 50 %، وتتداول الأوقية حالياً عند مستوى 4017 دولاراً. ورفع بنك غولدمان ساكس توقعاته

سبتمبر 2025 وحده. في الوقت نفسه ارتفع إجمالي الأصول المُدارة في صناديق الاستثمار المتداولة العالمية للذهب بنسبة 23 % على أساس ربع سنوي في الربع الثالث من عام 2025، ليصل إلى مستوى قياسي بلغ 472 مليار دولار.

الاقتصادية

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

يحيى حجازي
50624249

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf

اقرأ عدد الاقتصادية اليومي عبر الحسابات التالية

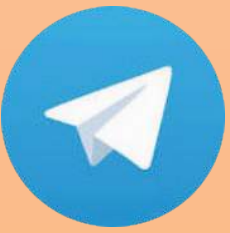
الموقع الإلكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com

